المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية
في دول مجلس التعاون، النصف الأول 2023م

العدد التاسع

أكتوبر 2023م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	**5**
ملخص تنفيذي	**7-6**
أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية	**10 - 8**
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	8
2.1: التضخم العالمي	8
3.1: أسعار الطاقة العالمية	10-9
4.1: أداء أسواق المال العالمية	10
ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون	**14 – 11**
1.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون	11
2.2: عرض النقد في مجلس التعاون	14-12
3.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية	14
ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	**22 – 15**
1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	15
2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	16
3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	16
4.3: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون	17
5.3: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون	19-18
6.3: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون	20
7.3: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون	20
8.3: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون	21
9.3: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون	22

الموضوع	الصفحة
رابعاً. شركات التأمين في مجلس التعاون	**24 – 23**
خامساً. شركات التمويل في مجلس التعاون	**26 – 25**
سادساً. أداء أسواق الأسهم الخليجية	**28 – 27**
1.6: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية	27
2.6: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية	28
سابعاً. ميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون	**31 – 29**
1.7: الحساب الجاري	29
2.7: صافي الدخل	29
3.7: تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج	31 – 30
ثامناً. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون	**33 – 32**
مصادر البيانات	**34**

تم إعداد هذا الإصدار استناداً الى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/monetary-and-financial-statistics

©ربيع الأول 1445هـ ،أكتوبر 2023م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،2023م. التطورات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون – النصف الأول 2023م. مسقط - سلطنة عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني : info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم هذا التقرير حول التطورات النقدية والمالية بدول المجلس خلال النصف الأول من العام 2023م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأداء أسواق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمالة المقيمة بدول المجلس، ويتضمن أيضاً بعض التطورات ذات العلاقة مثل التطورات الاقتصادية الدولية. وإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء منفردة يقدم التقرير مؤشرات كلية تجميعية لمجلس التعاون كتكتل.

وإذ يشكر المركز الإحصائي الخليجي البنوك المركزية الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ويأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول أهم التطورات النقدية والمالية في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الإسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات النقدية والمالية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

ملخص تنفيذي

لا يزال الاقتصاد العالمي يمر في مرحلة تتسم بحالة من عدم اليقين وارتفاع أسعار الطاقة والضغوط التضخمية، ويشهد كذلك أوضاعاً جيوسياسية عالمية غير مؤاتية ومنها استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية التي اندلعت في شهر فبراير 2022م والتي أسهمت بشكل رئيسي في تفاقم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم. وبلغت نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي نحو 3.4% عام 2022م، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تنخفض نسبة النمو إلى 2.8% في عام 2023م.

وفي جانب الأسعار، تفاقمت الضغوط التضخمية خلال العام 2022م بشكل غير مسبوق حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.7% ونحو 8.4% في منطقة اليورو، وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من تعثر في سلاسل الامداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. ومن المتوقع تراجع أسعار النفط واستقرار أسعار المواد الغذائية وبالتالي تراجع معدلات التضخم العالمية في العام 2023م بسبب السياسات النقدية التشددية التي تتبعها السلطات النقدية في العالم.

وواصل متوسط سعر برميل نفط برنت انخفاضه خلال النصف الأول من عام 2023م منخفضاً من 81.2 دولار أمريكي في الربع الأول من العام إلى 78.3 دولار أمريكي في الربع الثاني. ويأتي هذا الانخفاض بعد ارتفاع كبير حققته أسعار النفط خلال العامين الماضيين وخاصة في عام 2022م، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في عام 2022م نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط بلغ 71 دولار أمريكي في عام 2021م.

وكذلك الأمر بالنسبة لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي التي واصلت انخفاضها بشكل حاد في الأسواق العالمية في النصف الأول من عام 2023م حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 2.7 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في الربع الأول من عام 2023م ونحو 2.2 دولار أمريكي في الربع الثاني من العام، وذلك بعد أن حقق متوسط سعر قياسي بلغ 8.0 دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2022م.

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية، فقد سجلت المؤشرات العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 2023م وبنسب أعلى مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2022م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 27.2%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) الذي ارتفع بنحو 1.1% فقط.

وشهد القطاع المالي والنقدي في مجلس التعاون أداءً جيداً بشكل عام خلال النصف الأول من عام 2023م. حيث تظهر المؤشرات النقدية بأن حجم عرض النقد بمعناه الضيق (م1) بلغ نحو 729.0 مليار دولار أمريكي وحجم عرض النقد بمعناه

الواسع (م2) نحو1,538.5 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة مع عرض النقد بنهاية عام 2022م ارتفع عرض النقد (م1) بنحو 2.3% في حين ارتفع عرض النقد (م2) بنحو 5.5%. كما تظهر المقارنة السنوية (نهاية النصف الأول 2023م مقارنة مع نهاية النصف الأول 2022م) انخفاض عرض النقد (م1) بنسبة 0.6% وارتفاع عرض النقد (م2) بنحو 8.9%. وبلغ إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية النصف الأول من عام 2023م نحو 697.8 مليار دولار أمريكي، مرتفعا بنسبة 2.8% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية عام 2022م، وبنحو 4.5% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية النصف الأول من عام 2022م.

وفيما يخص أداء القطاع المصرفي في كافة دول المجلس، ارتفع إجمالي الأصول والودائع والقروض خلال النصف الأول من عام 2023م وحافظت المصارف على معدلات عالية من كفاية رأس المال ، وارتفعت مؤشرات الربحية، كما حافظت دول المجلس على معدلات منخفضة لمعدل القروض المتعثرة.

وبلغ إجمالي أصول شركات التأمين العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2022م نحو 76.6 مليار دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بنسبة 0.6% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية العام 2021م. في حين ارتفع إجمالي أصول شركات التمويل العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2022م بنسبة 6.9% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية العام 2021م لتصل لنحو 33.1 مليار دولار أمريكي.

وبالنسبة لأداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، بلغ إجمالي القيمة السوقية لهذه الأسواق نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول من عام 2023م، وبنمو نسبته 7.8% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2022م، ونحو 1.7% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية النصف الأول من عام 2022م. وفيما يخص أداء المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون، فقد ارتفع المؤشر العام لأسواق المال الخليجية بنسبة 4.3% مقارنة مع المؤشر العام بنهاية عام 2022م.

وبلغ مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في عام 2022م حوالي 130.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 127.2 مليار دولار أمريكي في العام 2021م، مسجلاً نمواً بنسبة 2.5%، وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في عام 2021م بنسبة 9.2%.

أما إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون فقد بلغ نحو 649.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2021م، وبزيادة قدرها 5.6% مقارنة مع الرصيد بنهاية العام السابق، وقد شكل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ما نسبته 1.4% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. ويجدر بالذكر أن نحو 11.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون هو استثمار بيني.

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 3.4% في عام 2022م، على أعقاب ارتفاع ملحوظ شهده في عام 2021م بنسبة 6.3% نتيجة التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة النمو إلى 2.8% في عام 2023م بسبب السياسات النقدية الانكماشية للبنوك المركزية لمعالجة الضغوط التضخمية، (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2019 - 2023م

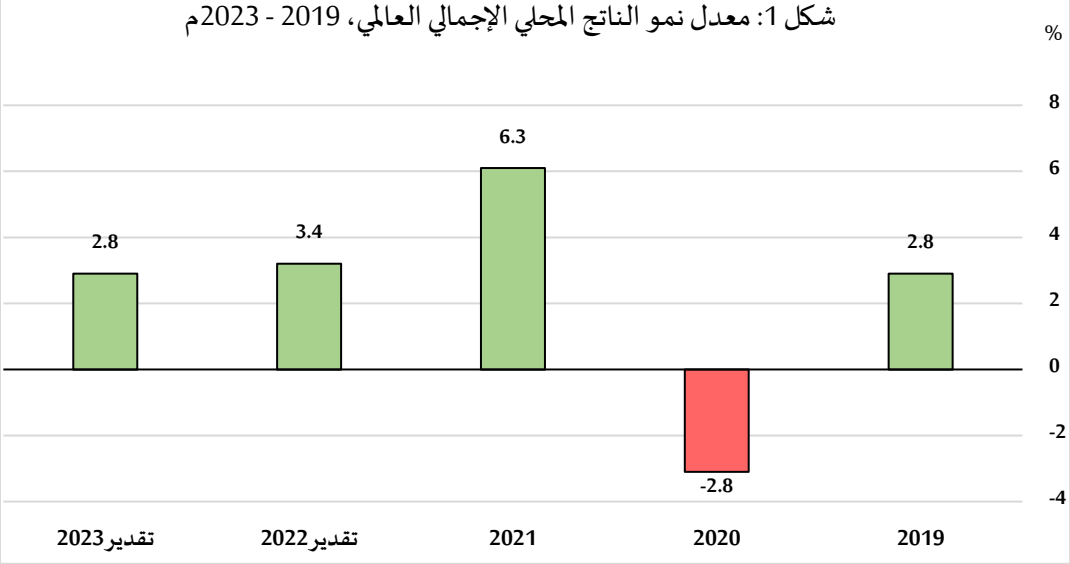

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (ابريل 2023م).

2.1: التضخم العالمي

تفاقمت الضغوط التضخمية خلال العام 2022م بشكل غير مسبوق حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.7%، وبنحو 8.4% في منطقة اليورو، وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وعلى الرغم من ذلك، فأنه لازالت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون أقل بشكل ملحوظ من المعدلات العالمية حيث بلغت 3.2% في العام 2022م. ومن المتوقع تراجع معدلات التضخم العالمية في عام 2023م بسبب السياسات النقدية التشددية التي اتبعتها السلطات النقدية في العالم، ومن المتوقع كذلك تراجع أسعار النفط واستقرار أسعار المواد الغذائية، (شكل رقم 2).

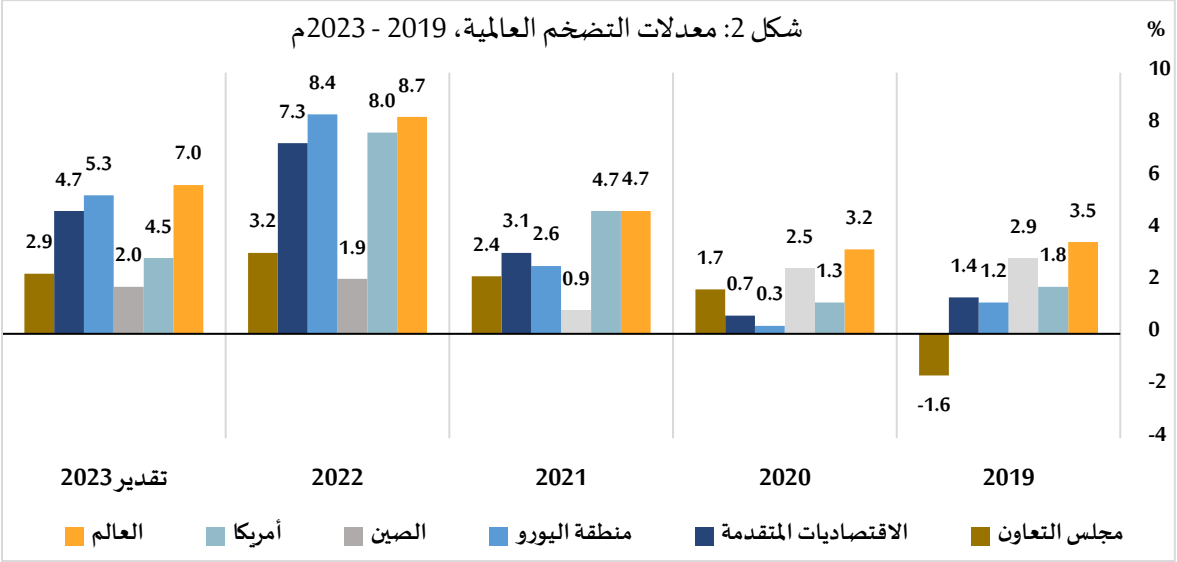

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (ابريل 2023م)، والمركز الإحصائي الخليجي.

3.1: أسعار الطاقة العالمية

واصل متوسط سعر برميل خام برنت انخفاضه خلال النصف الأول من عام 2023م حيث تراجع من 81.2 دولار أمريكي في الربع الأول إلى 78.3 دولار أمريكي في الربع الثاني. ويأتي هذا التراجع بعد ارتفاع كبير حققته أسعار النفط خلال العامين الماضيين وخاصة في عام 2022م متأثرة بانعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية، إذ بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت في عام 2022م نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط بلغ 71 دولار أمريكي في عام 2021م، (شكل رقم 3).

شكل 3: متوسط سعر نفط برنت، الربع الأول 2019م – الربع الثاني 2023م

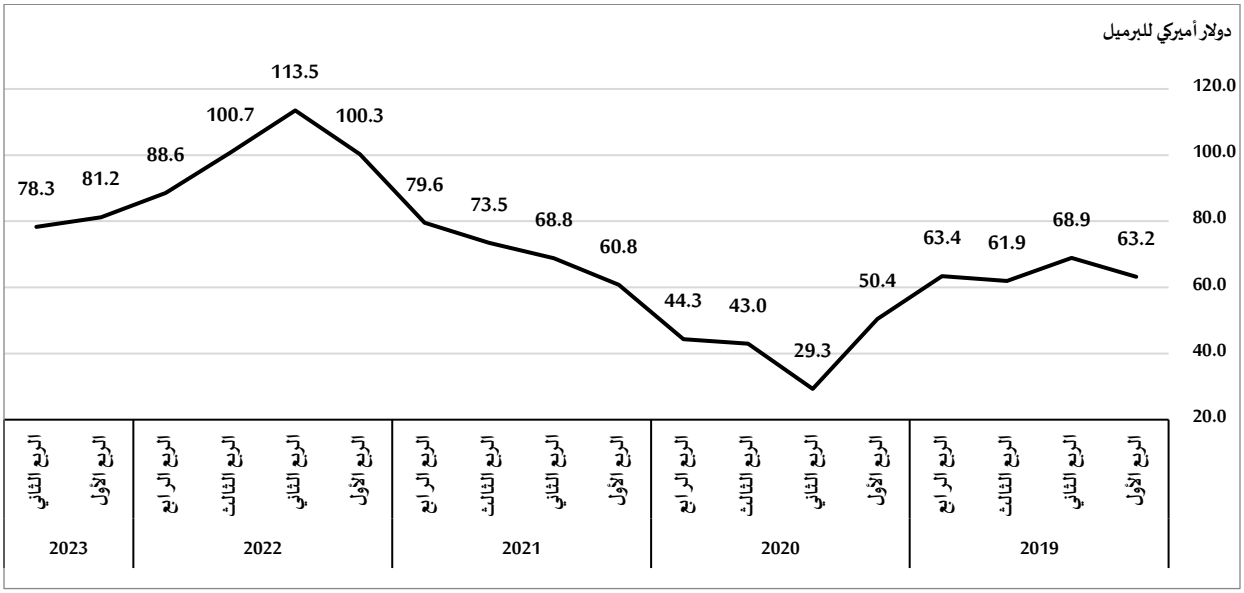

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وكذلك الأمر بالنسبة لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي التي واصلت انخفاضها بشكل حاد في الأسواق العالمية في النصف الأول من عام 2023م حيث بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 2.7 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في الربع الأول من عام 2023م وتراجع إلى نحو 2.2 دولار أمريكي في الربع الثاني من العام، وذلك بعد تحقيقه لمتوسط سعر قياسي بلغ 8.0 دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2022م، (شكل رقم 4).

شكل 4: متوسط سعر الغاز الطبيعي، الربع الأول 2019م – الربع الثاني 2023م

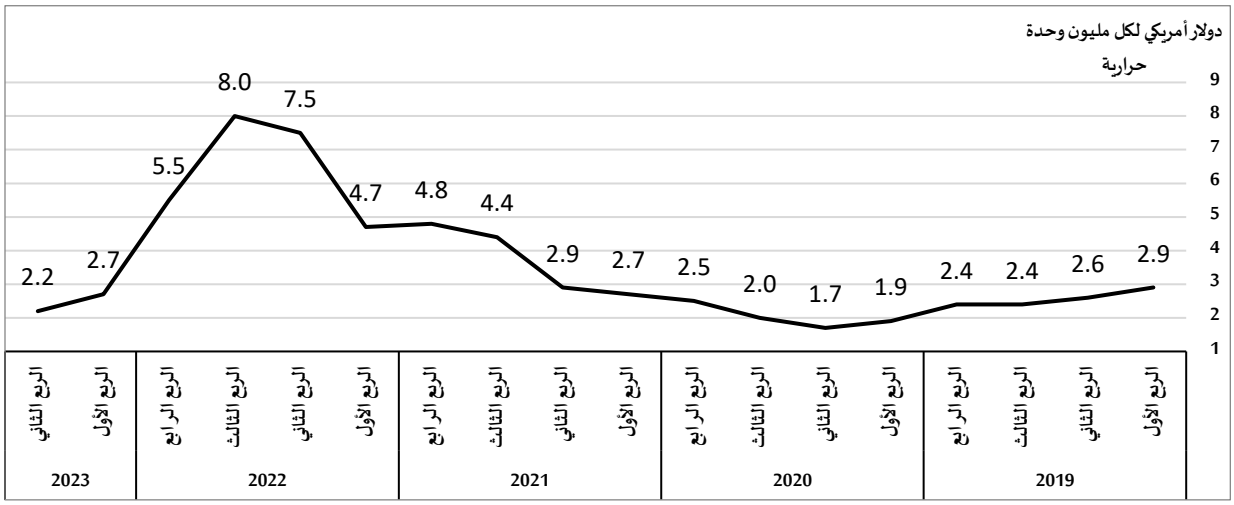

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

4.1: أداء أسواق المال العالمية

سجلت مؤشرات كافة أسواق المال العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 2023م وبنسب أعلى مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2022م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 27.2%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) الذي ارتفع بنحو 1.1% فقط، (شكل رقم 5).

شكل 5: أداء المؤشر العام لأسواق المال العالمية، النصف الأول 2023م

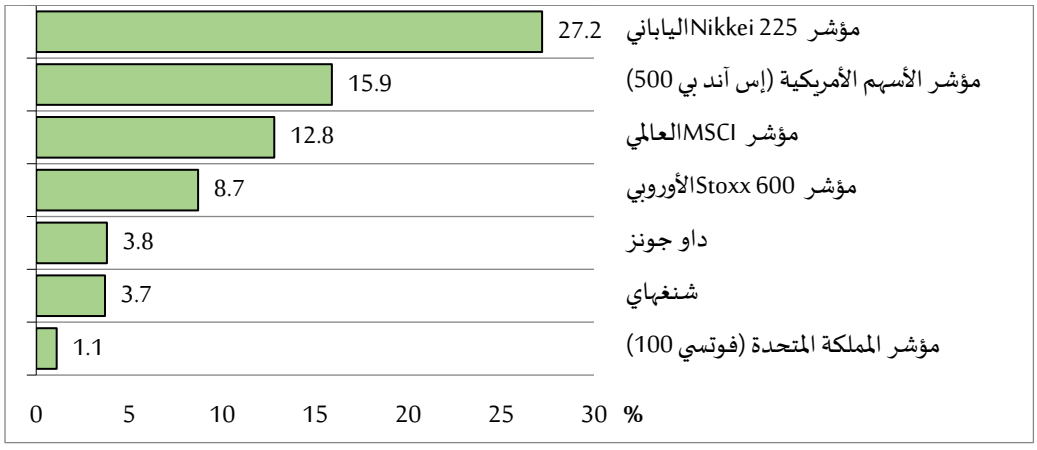

مصدر البيانات: https://finance.yahoo.com/

ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون

واصلت البنوك المركزية الخليجية رفع أسعار الفائدة، تماشياً مع التغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي الذي واصل رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وذلك بالرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية. حيث واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رفع سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك (الإيبور) ليصل في يونيو 2023م إلى 5.2% (شكل 6). ورفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة ليصل 5.75% في يونيو 2023م (شكل 7). في حين قام البنك المركزي السعودي برفع سعر اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) ليبلغ 5.75% في يونيو 2023م، (شكل 8). أما البنك المركزي العماني فقد رفع سعر إعادة الشراء ليصبح 5.8% في يونيو 2023م، (شكل 9). وكذلك رفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (QCB Repo Rate) ليصبح 5.75% في يونيو 2023م (شكل 10)، في حين رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم ليصل 4.0% في يونيو 2023م، (شكل 11).

شكل 6: الإمارات، سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك (الإيبور)

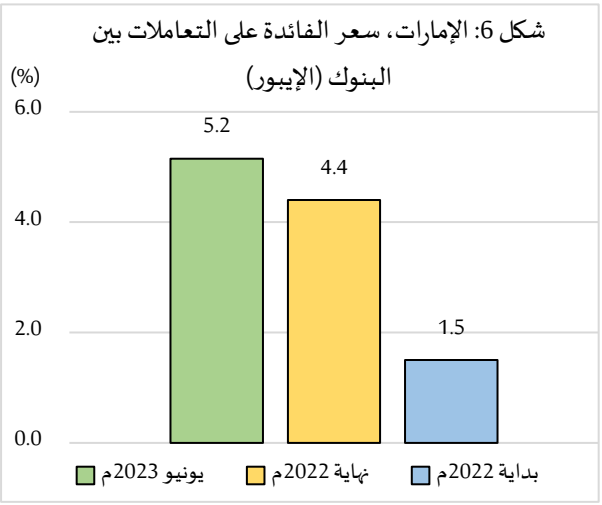

شكل 7: البحرين، سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة

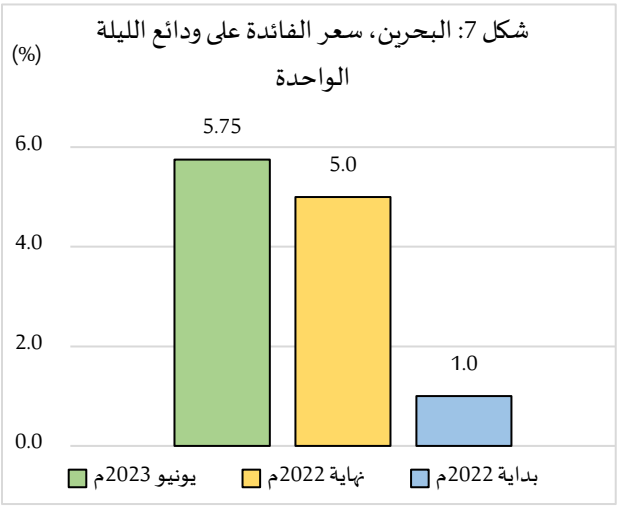

شكل 8: السعودية، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

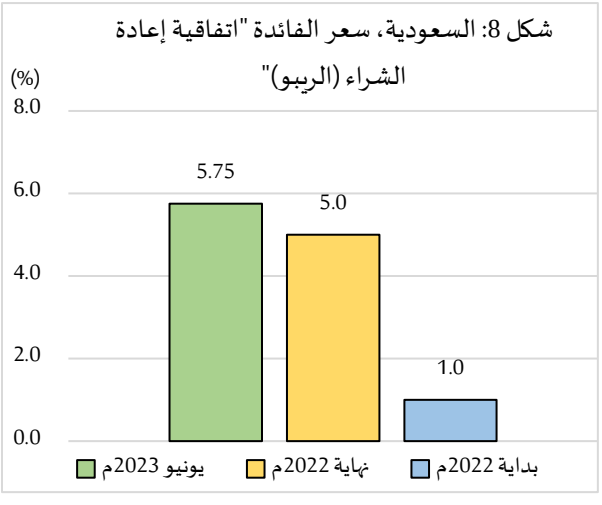

شكل 9: عُمان، سعر الفائدة "اتفاقية إعادة الشراء (الريبو)"

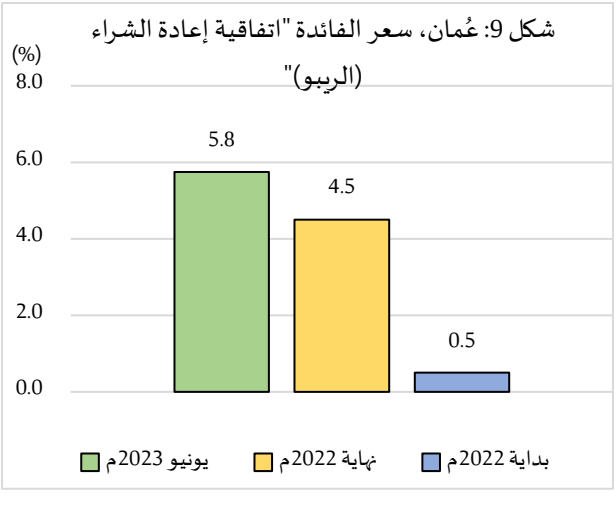

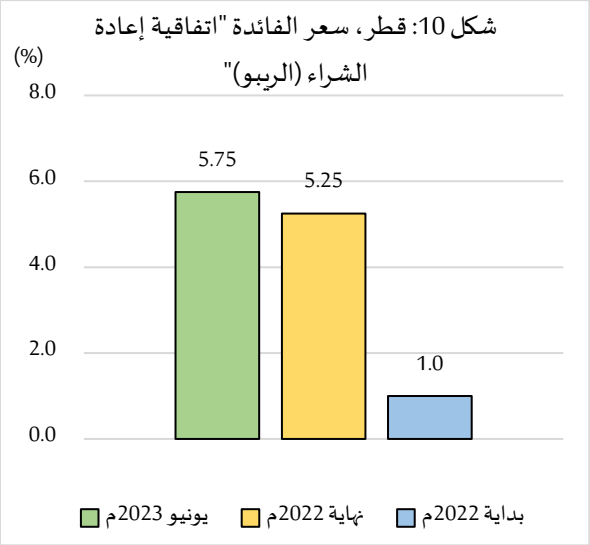

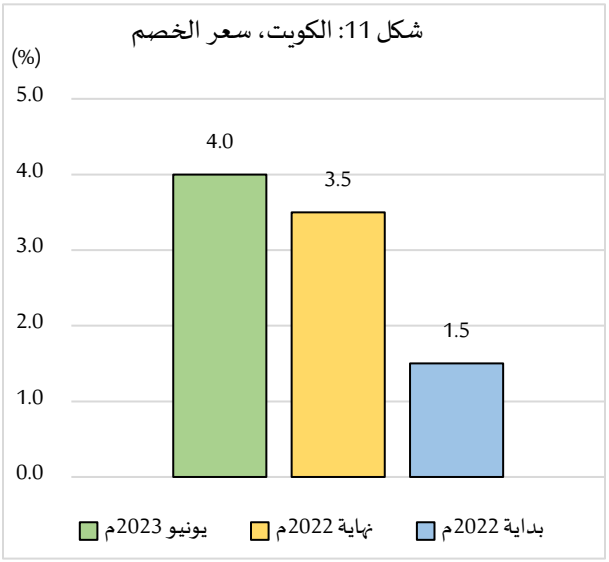

2.2: عرض النقد في مجلس التعاون

ارتفع عرض النقد في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد، وفي نهاية النصف الأول من عام 2023م بلغ حجم عرض النقد بمعناه الضيق (م1) نحو 729.0 مليار دولار أمريكي وحجم عرض النقد بمعناه الواسع (م2) نحو 1,538.5 مليار دولار أمريكي. وبالمقارنة مع نهاية عام 2022م ارتفع عرض النقد (م1) بنحو 2.3%، في حين ارتفع عرض النقد (م2) بنحو 5.5%. أما مقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2022م فقد انخفض عرض النقد (م1) بنسبة 0.6%، في حين ارتفع عرض النقد (م2) بنحو 8.9%، (شكل رقم 12).

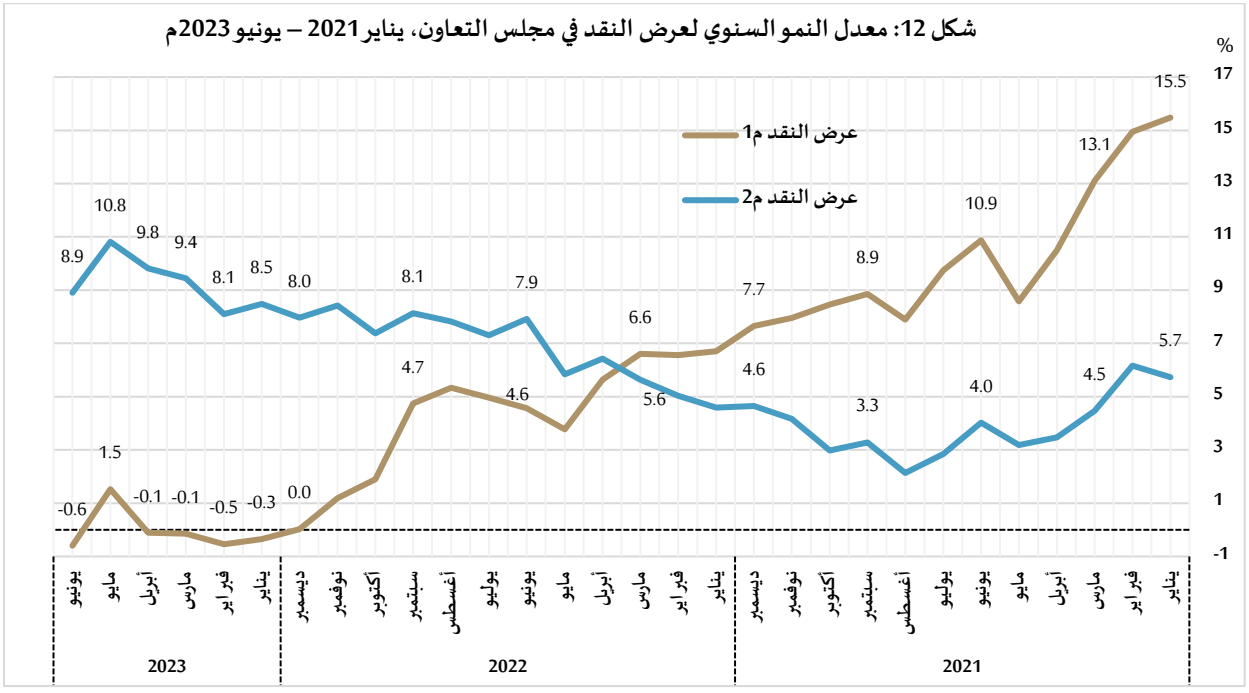

وجاء الارتفاع في عرض النقد نتيجة ارتفاع النقد المتداول خارج البنوك وارتفاع شبه النقد (الودائع الادخارية ولأجل) بشكل خاص، حيث ارتفع شبه النقد بنهاية النصف الأول من عام 2023م بنسبة 19.6% مقارنة مع حجمه بنهاية النصف الأول من العام السابق، وارتفع كذلك النقد المتداول خارج البنوك بنسبة 8.7%، خلال نفس الفترة، (شكل رقم 13).

شكل 13: معدل النمو السنوي لمكونات عرض النقد م2 في مجلس التعاون، يناير 2021 – يونيو 2023م

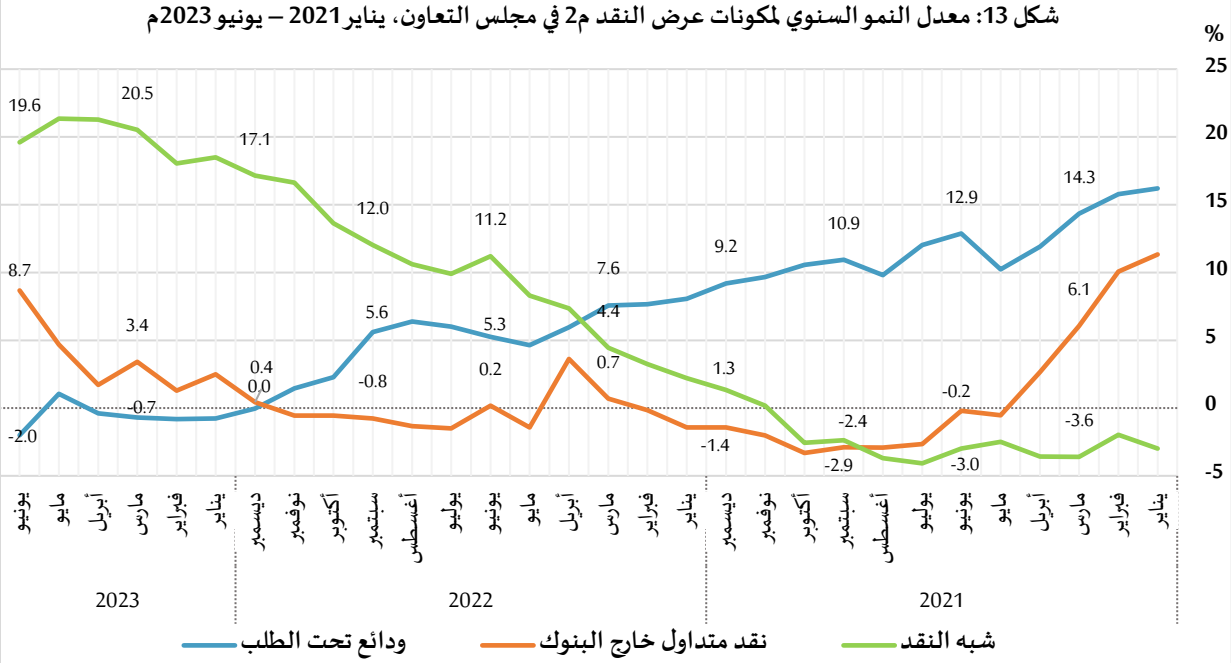

وعلى مستوى الدول الأعضاء، انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من عام 2023م مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض مستوى الودائع النقدية في دول المجلس، باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة، التي ارتفع فيها حجم عرض النقد (م1) بنحو 8.0%، (جدول رقم 1).

جدول 1: معدل النمو السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، يونيو 2023م

	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
الإمارات	8.0	6.7	15.8
البحرين	-14.2	-17.1	0.1
السعودية	-3.2	-4.7	7.0
عُمان	-4.9	-6.9	2.5
قطر	-2.0	-2.3	1.3
الكويت	-9.1	-10.9	2.0
مجلس التعاون	**-0.6**	**-2.0**	**8.7**

أما عرض النقد بمعناه الواسع (م2) فقد ارتفع بنهاية النصف الأول من عام 2023م بنسبة 8.9% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، وتم تسجيل نسب نمو إيجابية في كافة دول المجلس تراوحت بين 2.8% في سلطنة عُمان و 14.4% في دولة الامارات العربية المتحدة، (جدول رقم 2).

جدول 2: معدل النمو السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، يونيو 2023م

	عرض النقد م2	الودائع شبه النقدية
الإمارات	14.4	19.6
البحرين	4.7	22.0
السعودية	8.3	41.9
عُمان	2.8	5.9
قطر	3.6	5.3
الكويت	4.3	10.9
مجلس التعاون	**8.6**	**19.6**

3.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

بلغ إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية النصف الأول من عام 2023م نحو 697.8 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بنسبة 2.8% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2022م، ونحو 4.5% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية النصف الأول من عام 2022م. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة كبيرة، خاصة وأنها تمثل ما نسبته 23.0% من إجمالي أصول دول المجلس، (جدول رقم 3).

جدول 3: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يونيو 2023م

	مليار دولار أمريكي	يونيو 2023 / ديسمبر 2022	يونيو 2023 / يونيو 2022
الإمارات	160.6	23.7	36.1
البحرين	5.2	39.0	46.9
السعودية	423.6	-3.8	-5.6
عمان	15.4	-2.5	7.0
قطر	48.9	6.1	19.0
الكويت	44.0	2.2	5.3
مجلس التعاون	**697.8**	**2.8**	**4.5**

ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تحسناً بشكل عام سواء من ناحية حجم أصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الإقراضية، أو من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من عام 2023م نحو 3,086 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.0% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية عام 2022م، وبنحو 8.0% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية النصف الأول من عام 2022م. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة ارتفاع مقارنة مع إجمالي الأصول في يونيو 2022م بنحو 12.3%، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 8.5%، في حين سجل إجمالي الأصول في مملكة البحرين أقل معدل نمو بين دول المجلس، وبما نسبته 0.1%، (شكل رقم 14).

شكل 14: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، يونيو 2023م

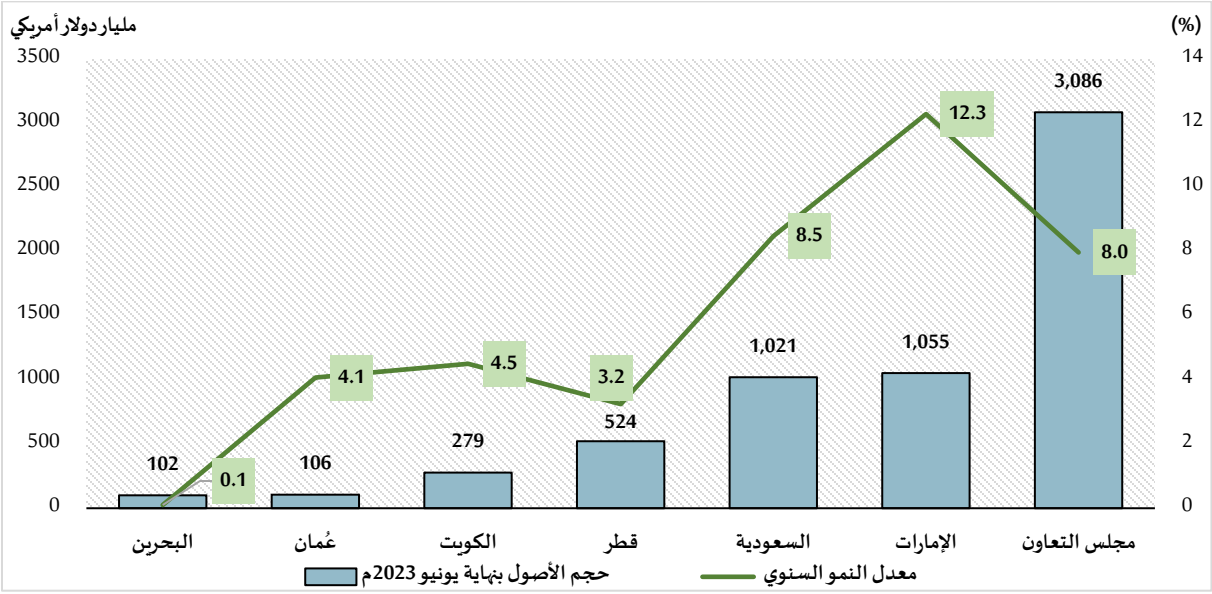

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية في البنوك التجارية في مجلس التعاون بنسبة 34.2% و33.1%، على التوالي، تليهما دولة قطر بنحو 17.0%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.7%.

2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من عام 2023م نحو 1,841 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 4.4% مقارنة مع حجمها بنهاية عام 2022م، ونحو 7.6% مقارنة مع النصف الأول من عام 2022م. وحققت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسب ارتفاع، سواء بمقارنتها مع إجمالي الودائع المصرفية بنهاية عام 2022م أم مع إجمالي الودائع بنهاية النصف الأول من عام 2022م.

وشكلت الودائع المصرفية بالمملكة العربية السعودية نحو 35.3% من إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون، تلتها الودائع المصرفية بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 35.2%، ودولة قطر بنحو 14.3%، في حين بلغت حصة الدول الثلاثة الأخرى مجتمعة نحو 15.2% (جدول رقم 4).

جدول 4: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، يونيو 2023م

	مليار دولار أمريكي	يونيو 2023 / ديسمبر 2022	يونيو 2023 / يونيو 2022	المساهمة النسبية
الإمارات	649	7.2	13.9	35.2
البحرين	52	2.3	-2.3	2.8
السعودية	651	6.3	9.3	35.3
عُمان	71	6.0	4.4	3.9
قطر	262	-4.4	-2.9	14.3
الكويت	156	1.8	1.4	8.5
مجلس التعاون	**1,841**	**4.4**	**7.6**	**100.0**

3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنهاية النصف الأول من عام 2023م نحو 1,816 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.1% مقارنة مع حجمها بنهاية النصف الأول من عام 2022م ونحو 3.1% مقارنة مع حجمها بنهاية عام 2022م. وتراوحت نسبة ارتفاع إجمالي القروض بنهاية النصف الأول من عام 2023م بين 2.5% في مملكة البحرين و 10.2% في المملكة العربية السعودية، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، (شكل رقم 15).

شكل 15: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية التجارية العاملة في مجلس التعاون، يونيو 2023م

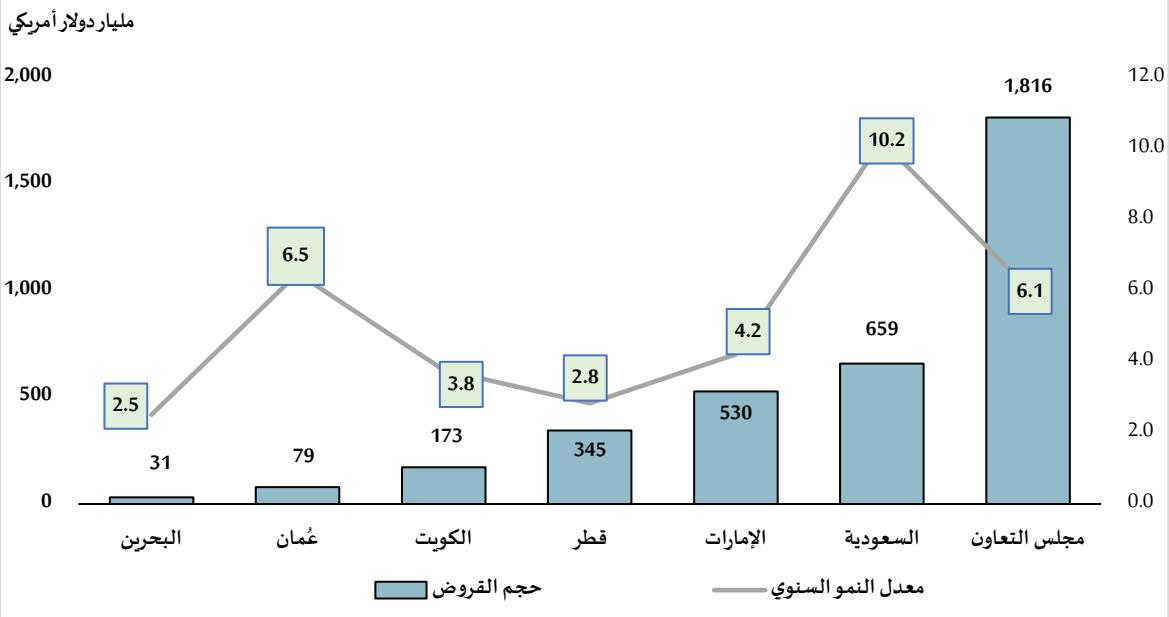

4.3: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون

بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض حوالي 94.7% في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، ونحو 84.0% في سلطنة عُمان، وجاءت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بنحو 71.2% ، و 66.2% على التوالي. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون[1] شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 80.6%، (شكل 16).

شكل 16: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، بنهاية يونيو 2023م

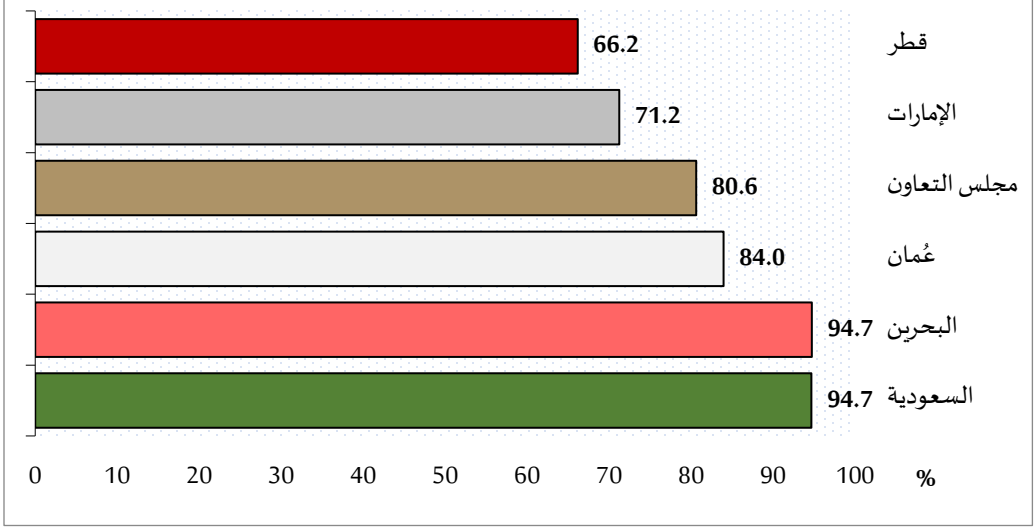

1 . لا تتوفر بيانات حول حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص بدولة الكويت.

5.3: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون

هناك تفاوت ملحوظ بين دول مجلس التعاون في ما يتعلق بنسب القروض الممنوحة من البنوك التجارية إلى الأنشطة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، بنهاية شهر يونيو 2023م بلغت نسبة القروض الممنوحة إلى الأنشطة المالية وأنشطة التأمين من إجمالي القروض، نحو 11.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين جاءت نسبة القروض من إجمالي القروض لهذا النشاط 3.3% في دولة قطر، (شكل 17).

شكل 17: نسبة القروض الممنوحة إلى الأنشطة المالية وأنشطة التأمين من إجمالي قروض الأنشطة الاقتصادية، يونيو 2023م

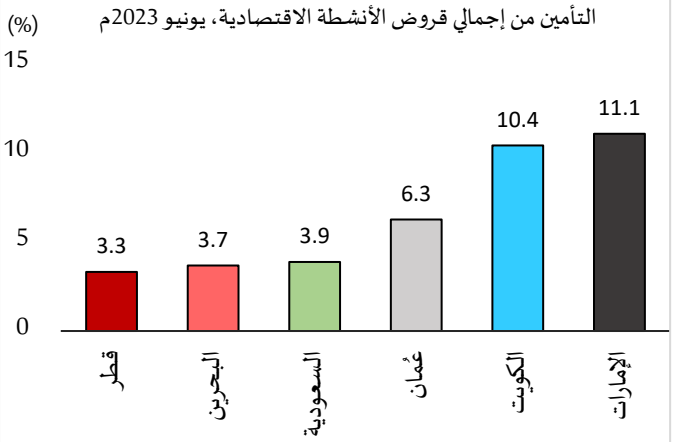

وكذلك استحوذت أنشطة التصنيع على نحو 24.4% من إجمالي القروض المصرفية في مملكة البحرين، في حين تبلغ هذه النسبة 2.1% في دولة قطر، وتراوحت نسبة هذا النشاط في بقية الدول بين 5.6% في دولة الكويت و 8.4% في سلطنة عُمان، (شكل 18).

شكل 18: نسبة القروض الممنوحة إلى نشاط التصنيع من إجمالي قروض الأنشطة الاقتصادية، يونيو 2023م

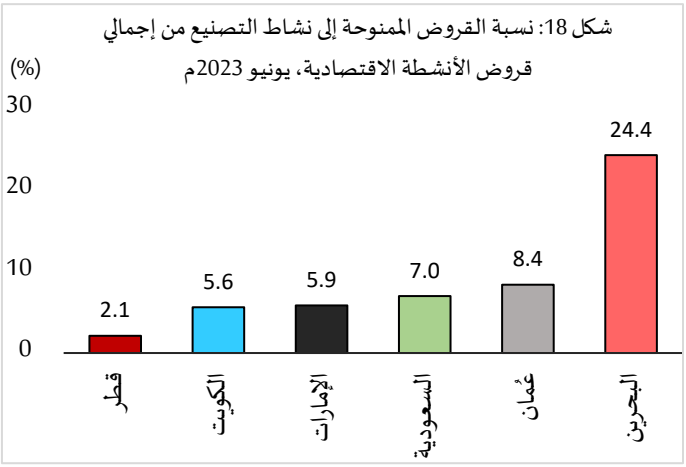

أما أنشطة التشييد فقد كان نصيبها 14.4% من إجمالي القروض في مملكة البحرين وهو الأعلى في مجلس التعاون، في حين تراوحت النسبة في بقية الدول بين 3.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 5.4% في سلطنة عُمان، (شكل 19).

شكل 19: نسبة القروض الممنوحة إلى نشاط التشييد من إجمالي قروض الأنشطة الاقتصادية، يونيو 2023م

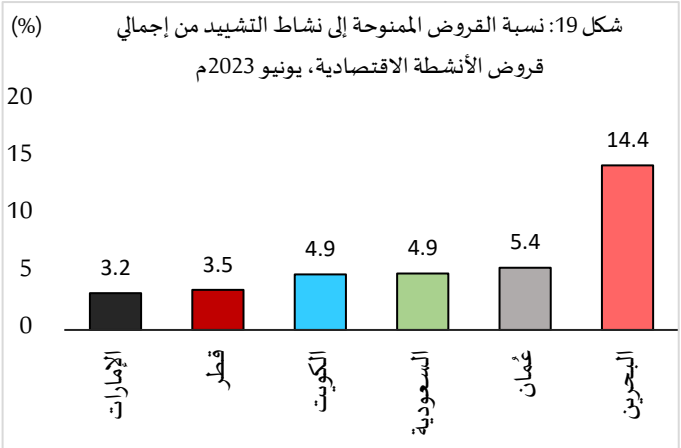

وبشكل عام، يستحوذ نشاط " الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ أو لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستخدامها الخاص" على النسبة الأعلى من حجم القروض الممنوحة بغالبية دول المجلس، يليه نسبة "الأنشطة العقارية" في كل الدول الأعضاء بإستثناء سلطنة عُمان. ويعتبر نشاط "تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" من ضمن الأنشطة الأعلى نسبة حصولاً للقروض، (شكل 20).

شكل 20: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية (الأعلى نسبة)، بنهاية يونيو 2023م

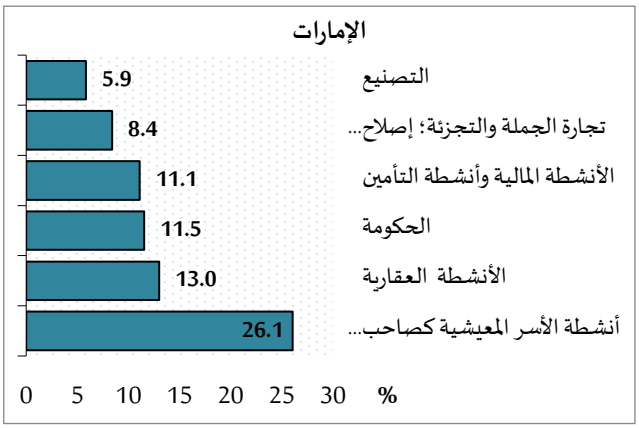

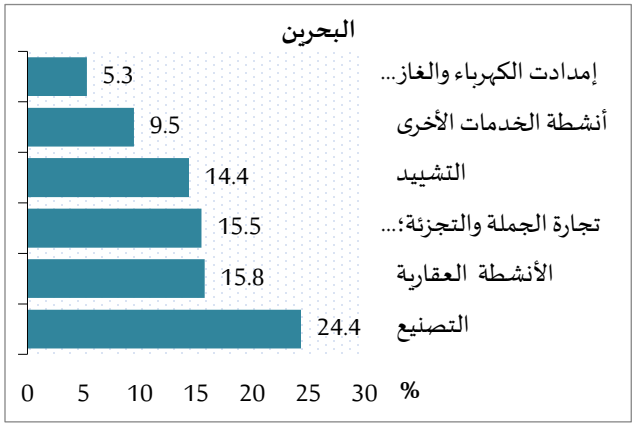

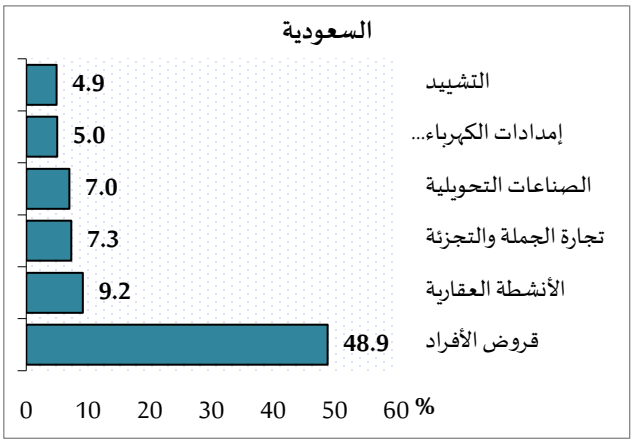

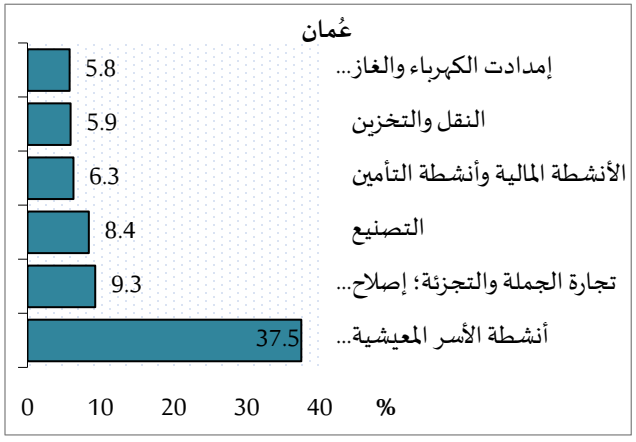

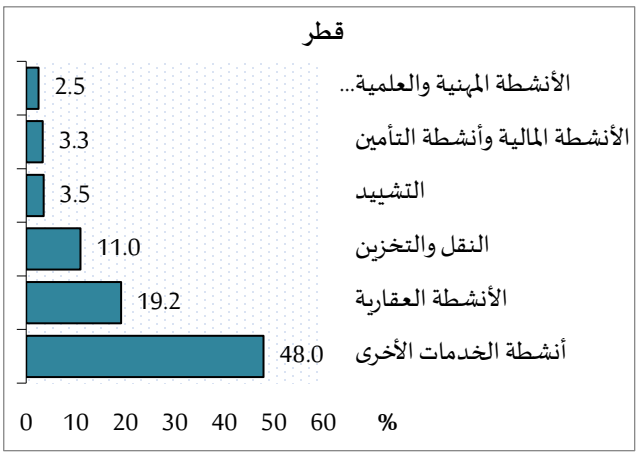

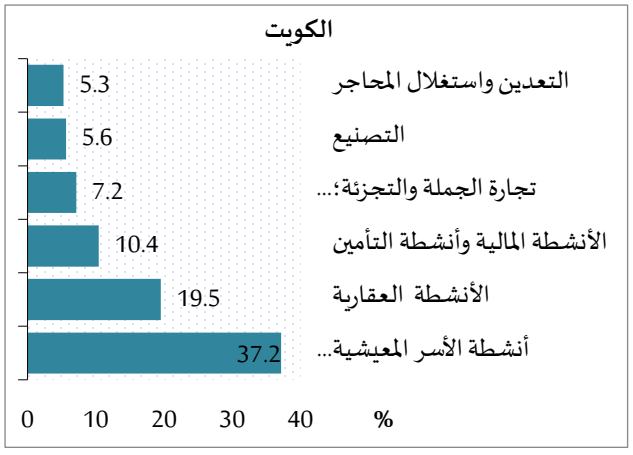

6.3: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون

انخفضت نسب القروض المتعثرة بشكل عام من إجمالي القروض في غالبية دول المجلس خلال العام 2022م ومنتصف العام 2023م مقارنة مع الفترات السابقة والتي ارتفعت فيها نسب القروض المتعثرة نتيجة الضغوط التي تعرضت لها البنوك التجارية جراء تداعيات جائحة كورونا، حيث تراجعت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بشكل ملحوظ، واستقرت نوعاً ما على ما هي عليه في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة الكويت، في حين شهدت دولة قطر ارتفاعاً لنسب القروض المتعثرة خلال العام 2022م وحتى منتصف العام 2023م، وقد سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية النصف الأول لعام 2023م أعلى نسبة على مستوى دول المجلس للقروض المتعثرة من إجمالي القروض بنحو 6.2%، في حين تشهد دولة الكويت أقل نسب تعثر بشكل عام، (شكل رقم 21).

شكل 21: نسبة القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون، 2019 - 2023م

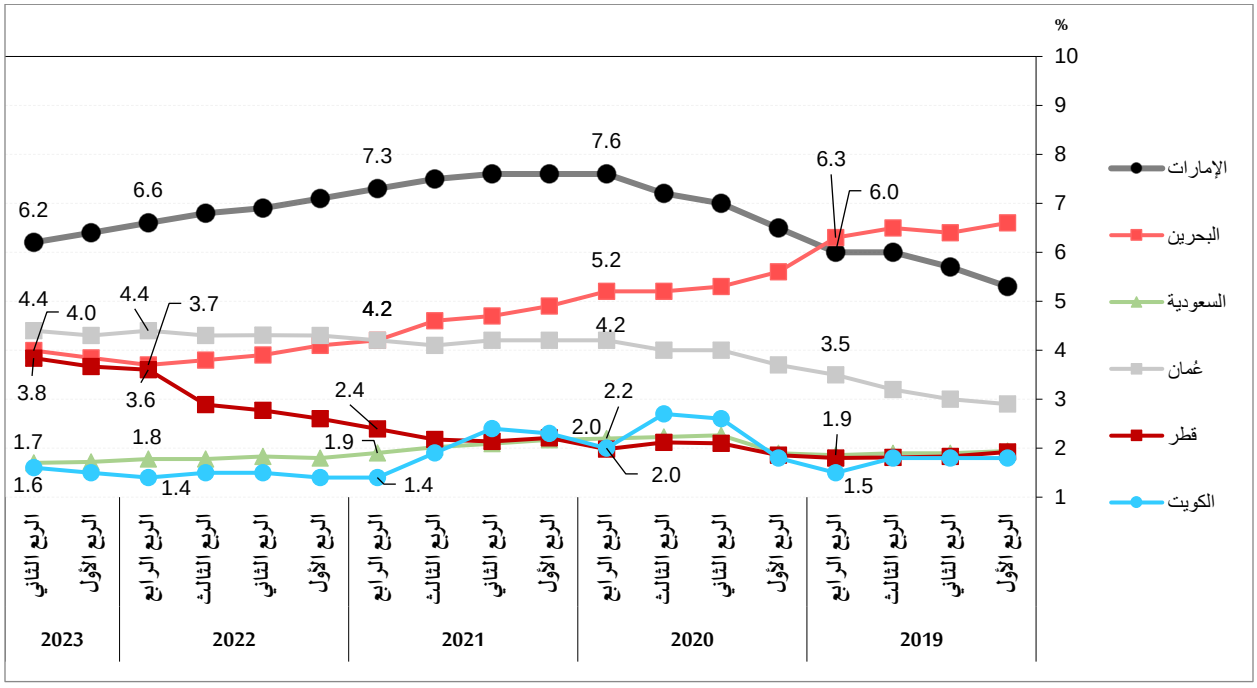

7.3: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون

تتفاوت نسبة القروض إلى الودائع بين دول المجلس بشكل كبير، حيث بلغت هذه النسبة بنهاية النصف الأول من العام 2023م نحو 128.1% في دولة قطر، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة بسلطنة عُمان بنحو 110.3%، في حين تبلغ هذه النسبة 61.1% في مملكة البحرين و 78.7% و 81.6% في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل رقم 22).

شكل 22: نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون، بنهاية يونيو 2023م*

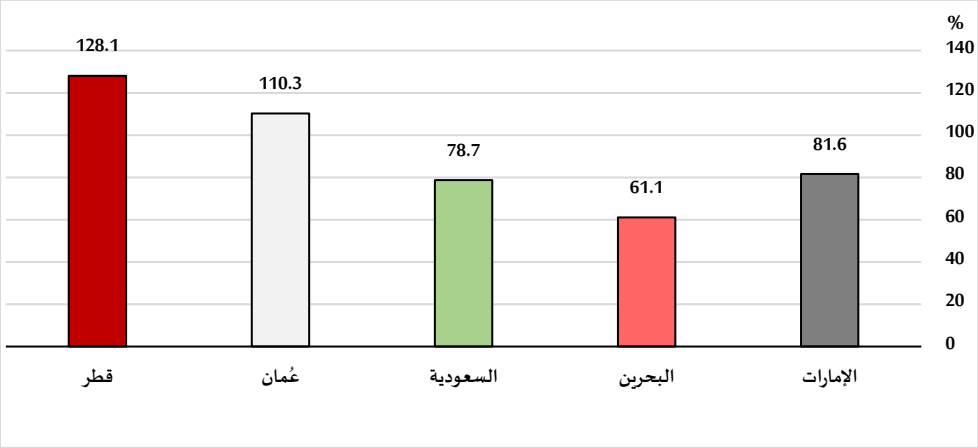

* لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

8.3: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون

واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 18.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 21.6% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8%، (شكل رقم 23).

شكل 23: نسبة كفاية رأس المال في دول مجلس التعاون، بنهاية يونيو 2023م

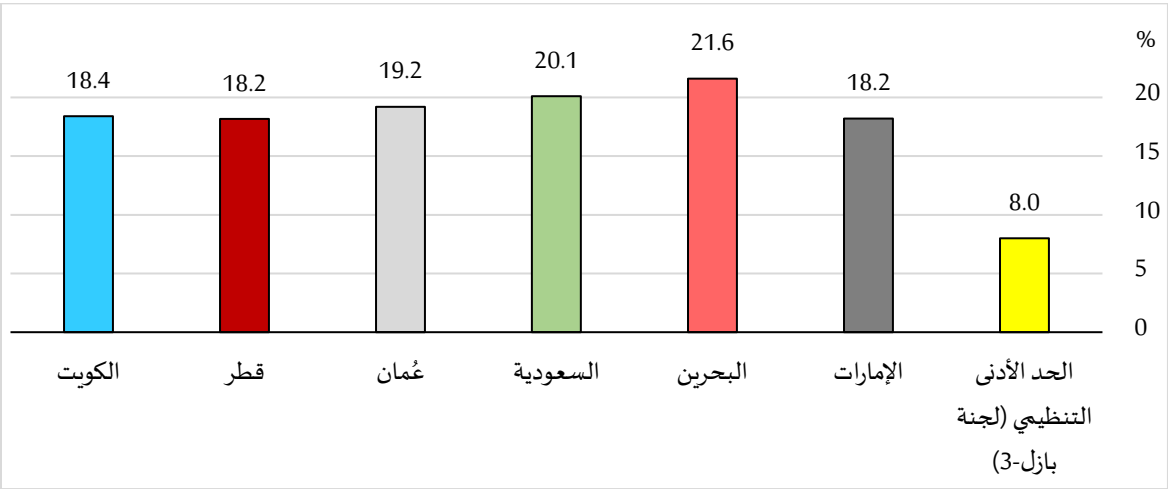

9.3: صافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون

شهد صافي أرباح البنوك التجارية العاملة بدول المجلس في العامين 2021 و 2022م نمواً ملحوظاً، وفاقت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وحسب البيانات المتوفرة للعام 2022 شهدت البنوك التجارية العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لصافي الربح جاء بنسبة 33.0% مقارنةً مع العام السابق، وكذلك سجلت أرباح البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نمواً بنسبة 28.6%، في حين حققت أرباح البنوك التجارية العاملة بسلطنة عُمان ومملكة البحرين نمواً بنسبة بلغت 23.3%، و 16.5% على التوالي، (شكل رقم 24).

شكل 24: معدل النمو السنوي لصافي أرباح البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون، 2018 - 2022م*

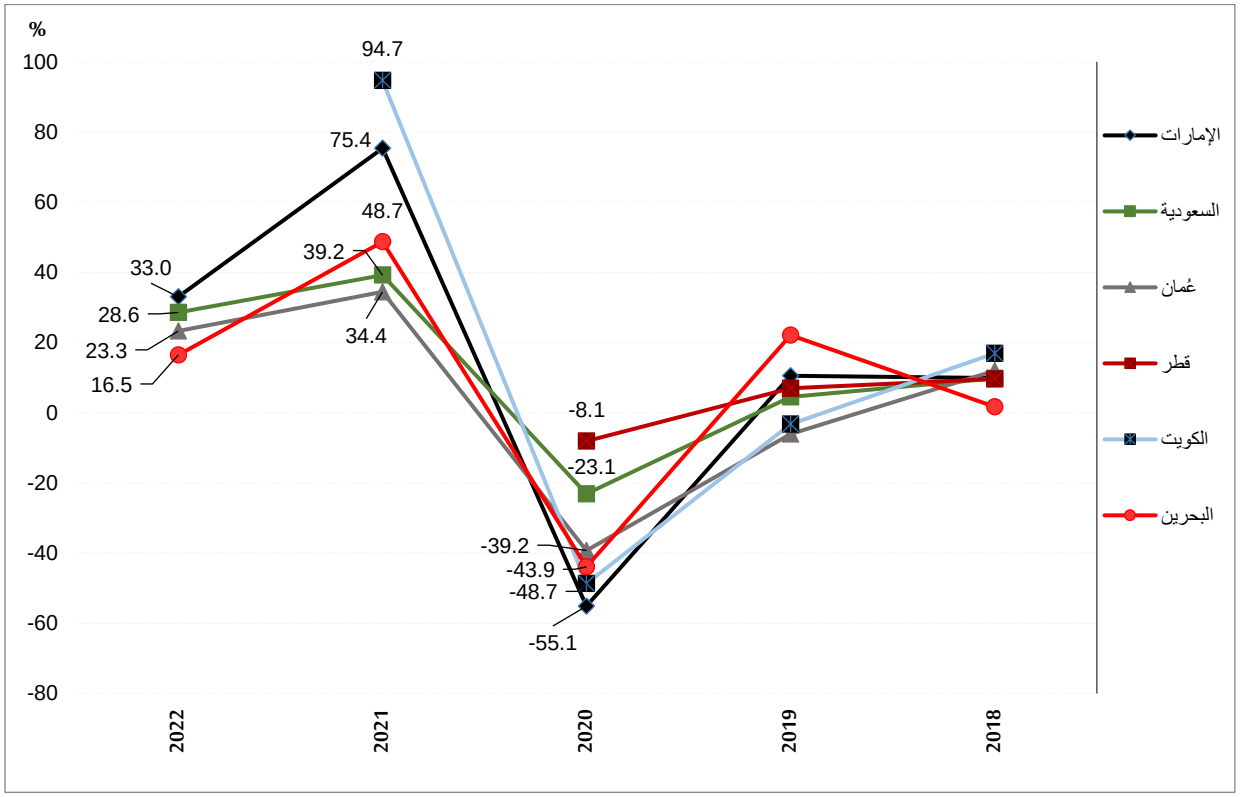

* لا تتوفر بيانات الكويت للفترة 2022، وقطر للفترة 2021 و 2022.

رابعاً. شركات التأمين العاملة في مجلس التعاون.[2]

بلغ إجمالي أصول شركات التأمين العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2022م نحو 76.6 مليار دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بنسبة 0.6% مقارنة مع إجمالي الأصول بنهاية العام 2021م. وعلى مستوى الدول الأعضاء، يتفاوت حجم هذا القطاع بشكل كبير فيما بينها. فعلى سبيل المثال، في عام 2022م بلغ إجمالي أصول شركات التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 32.7 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت نحو 6.0 مليار دولار أمريكي في مملكة البحرين، وسجل إجمالي الأصول لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية نسبة نمو بلغت 15.6% في عام 2022م مقارنة مع العام السابق، في حين شهد انخفاضاً في الدول الأخرى، (شكل 25).

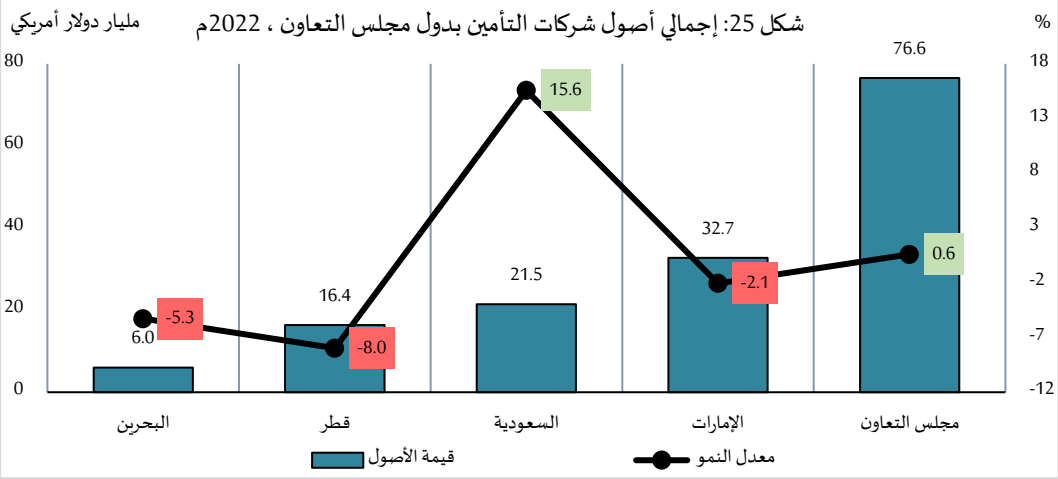

أما معدل العائد على الأصول في شركات التأمين فقد تراجع في عام 2022م، حيث بلغ 1.6% في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة مع 2.0% في العام السابق، وبلغ 1.5% في مملكة البحرين مقارنة مع 2.3%، في حين كان العائد سالباً بنحو 1.0% في دولة قطر في العام 2022م مقارنة مع نسبة عائد بلغت 2.0% في العام السابق. وعلى العكس من ذلك سجلت شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية في العام 2022م عائد على الأصول بنسبة 0.9%، بعد أن كان العائد سالباً في العام 2021م، (شكل 26).

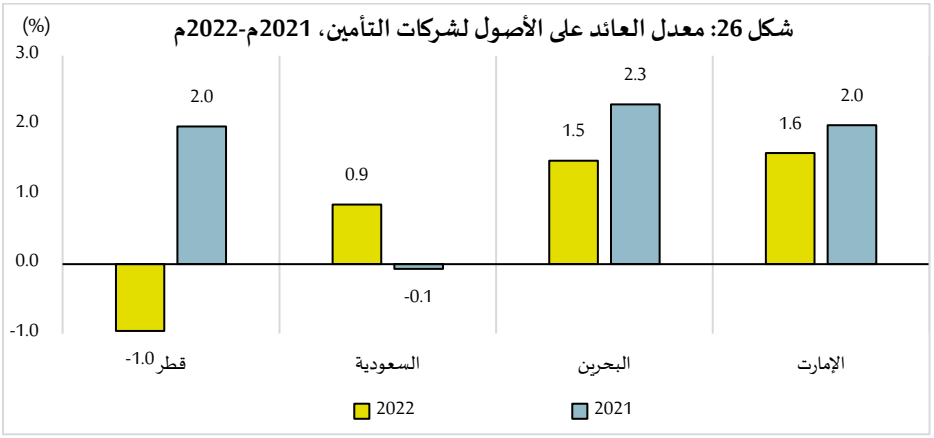

2. يتفاوت توفر بيانات شركات التأمين فيما بين دول المجلس، وقد تم إعداد هذه الجزئية وحساب مجموع تكتل مجلس التعاون، والمقارنات فيما بين الدول حسب البيانات المتوفرة.

وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين فقد تراجع في عام 2022م، حيث بلغ 7.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة مع 8.9% في العام السابق، وبلغ 4.8% في مملكة البحرين مقارنة مع 7.8%، في حين كان العائد سالباً في دولة قطر بنحو 3.0% مقارنة مع نسبة عائد بلغت 6.2% في العام السابق، وعلى العكس من ذلك سجلت شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية في العام 2022م عائد على حقوق الملكية بنسبة 3.5%، بعد أن كان العائد سالباً في العام السابق، (شكل 27).

شكل 27: معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين، 2021-2022م

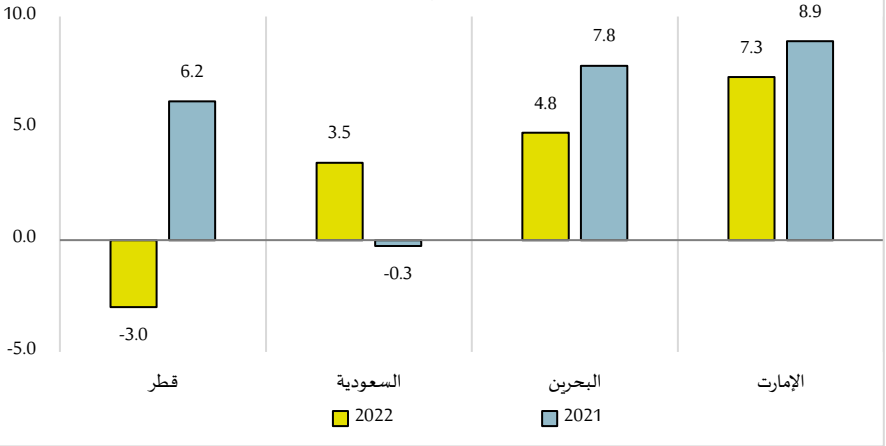

وتراوحت نسب العاملين المواطنين في شركات التأمين من إجمالي العاملين في هذه الشركات في عام 2022م بين 79.0% في المملكة العربية السعودية - وهي أعلى نسبة توطين في هذا القطاع مقارنة مع الدول الثلاث الأخرى- وبين أدنى نسبة بنحو 9.7% في دولة قطر. ومقارنة مع عام 2021م، انخفضت نسبة العاملين المواطنين في شركات التأمين من إجمالي العاملين في هذه الشركات في دولة قطر، في حين ارتفعت النسب في الدول الثلاثة الأخرى، (شكل 28).

شكل 28: نسب العاملين المواطنين في شركات التأمين من إجمالي العاملين، 2021 - 2022م

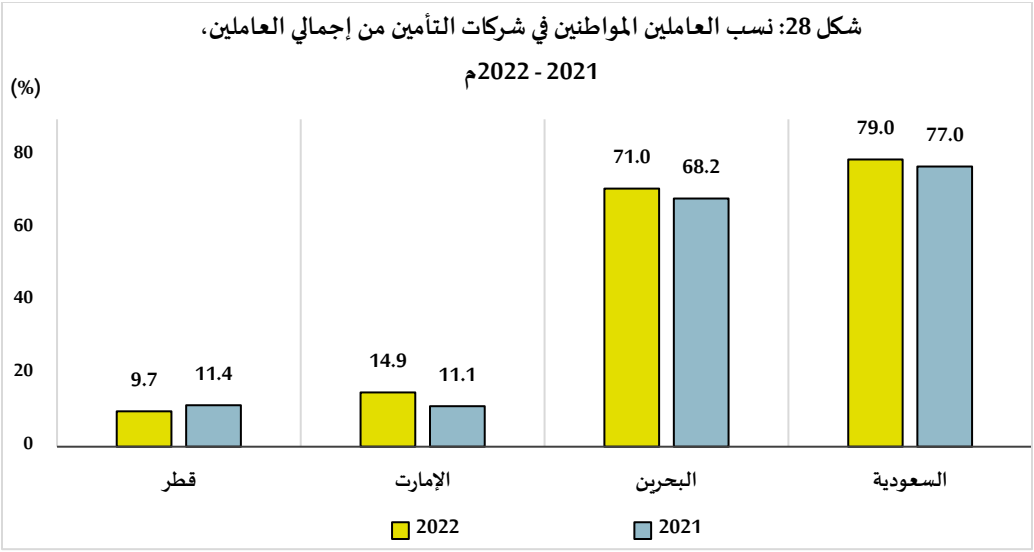

خامساً. شركات التمويل العاملة في مجلس التعاون.[3]

بلغ إجمالي أصول شركات التمويل العاملة في مجلس التعاون بنهاية العام 2022م نحو 33.1 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.9% مقارنةً مع نهاية العام 2021م. وعلى مستوى الدول الأعضاء بلغ إجمالي أصول شركات التمويل في المملكة العربية السعودية نحو 20.8 مليار دولار أمريكي، تلاه إجمالي أصول الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 7.0 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت أصول هذه الشركات نحو 2.8 مليار دولار أمريكي في سلطنة عُمان، و 1.6 مليار دولار أمريكي في مملكة البحرين، و 0.9 مليار دولار أمريكي في دولة قطر، (شكل 29). وسجل إجمالي أصول شركات التمويل في المملكة العربية السعودية أعلى نسب نمو خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة مع الدول الأخرى، حيث بلغ 16.6% في العام 2022م، (شكل 30).

شكل 29: إجمالي أصول شركات التمويل بدول مجلس التعاون، 2022م

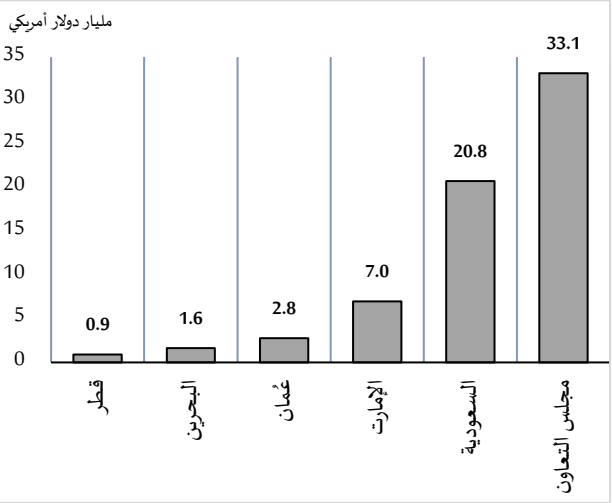

شكل 30: معدل نمو أصول شركات التمويل 2019 – 2022م

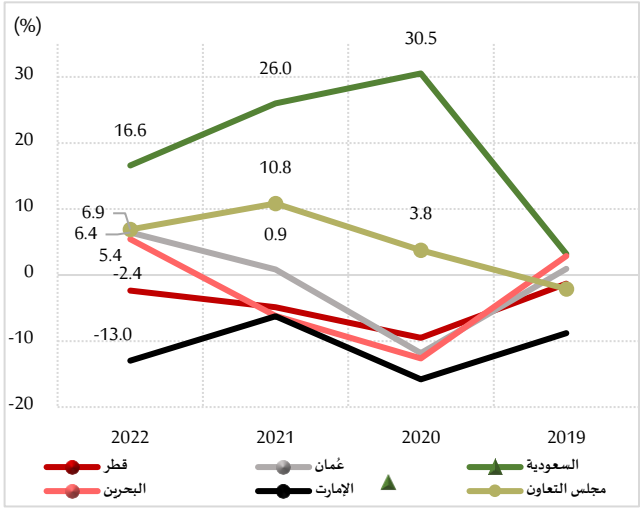

أما أداء العائد على الأصول في شركات التمويل في عام 2022م فقد كان متفاوتاً حيث ارتفع في بعض دول مجلس التعاون، في حين استقر أو انخفض في دول أخرى. وسجلت شركات التمويل في مملكة البحرين أفضل أداء حيث بلغ معدل العائد على الأصول 9.8% في العام 2022م، مقارنة مع 4.9% في عام 2021م، وانخفضت نسبة العائد بشكل كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2022م لتبلغ 0.7% مقارنة مع 6.2% في العام السابق، (شكل 31).

شكل 31: معدل العائد على الأصول لشركات التمويل، 2021م-2022م

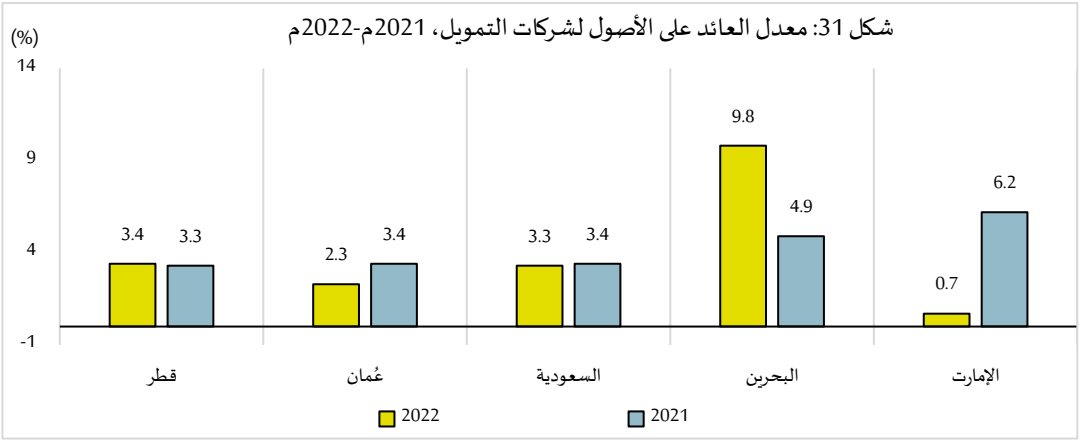

3 . يتفاوت توفر بيانات شركات التمويل فيما بين دول المجلس، وقد تم إعداد هذه الجزئية وحساب مجموع تكتل مجلس التعاون، والمقارنات فيما بين الدول حسب البيانات المتوفرة.

وكذلك الأمر بالنسبة للعائد على حقوق الملكية في شركات التمويل فقد تفاوت الأداء بفارق كبير في العام 2022م. ففي حين ارتفع المعدل بشكل كبير في مملكة البحرين وسلطنة عُمان ليبلغ نحو 21.1% و 7.6% على التوالي، استقر نسبياً في المملكة العربية السعودية ودولة قطر، في حين تراجع في دولة الإمارات العربية المتحدة ليبلغ 1.6% في عام 2022م مقارنة مع 13.8% في العام السابق، (شكل 32).

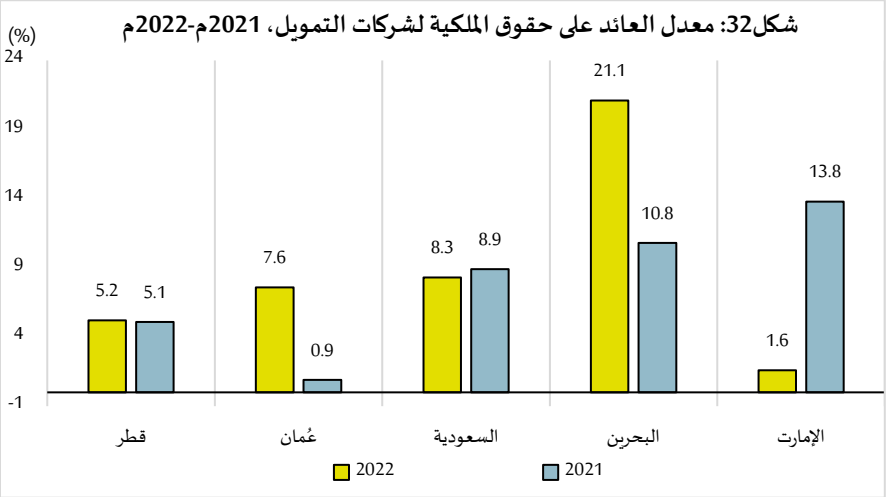

وتراوحت نسب العاملين المواطنين في شركات التمويل من إجمالي العاملين في هذه الشركات في عام 2022م بين 86.2% في المملكة العربية السعودية - وهي أعلى نسبة توطين في هذا القطاع مقارنة مع الدول الثلاثة الأخرى- وبين أدنى نسبة بنحو 11.9% والتي سجلت في دولة الإمارات العربية المتحدة، (شكل33).

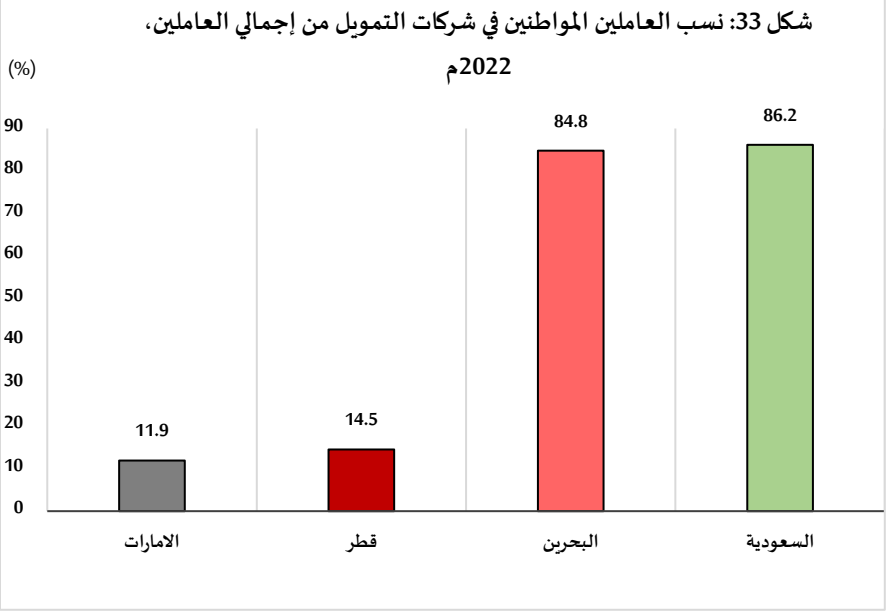

سادساً. أداء أسواق الأسهم الخليجية.

1.6: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية

بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2023م، وبنمو نسبته 7.8% مقارنةً مع القيمة السوقية بنهاية عام 2022م، ونحو 1.7% مقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2022م، (شكل رقم 34).

شكل 34: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، ديسمبر 2020- يونيو 2023م

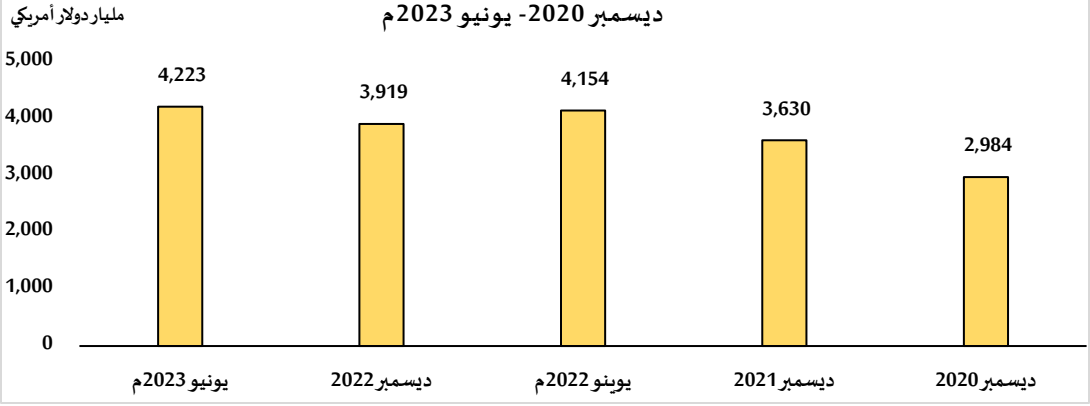

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية للأسواق الرئيسية بنهاية النصف الأول من عام 2023م مقارنة مع القيم السوقية بنهاية عام 2022م، حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنحو 12.3%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 10.4%، والقيمة السوقية لسوق أبوظبي بنحو 5.8%. وعلى العكس من ذلك، تراجعت القيمة السوقية في كل من بورصة البحرين بنسبة 32.6%، وبورصة الكويت بنسبة 11.3%، وبورصة قطر بنسبة 2.6%، (شكل رقم 35).

شكل 35: القيمة السوقية لأسواق المال بدول مجلس التعاون، يونيو 2023م

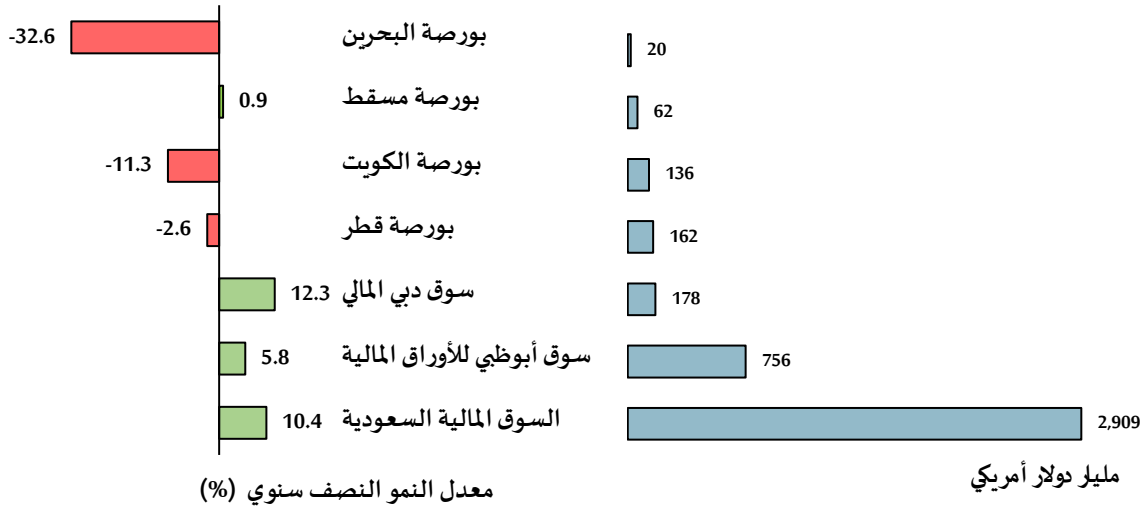

وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 68.9% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية يونيو 2023م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 17.9%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.2 %.

2.6: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية

وفيما يخص أداء المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون ومؤشرات أسواق الدول الأعضاء، فقد ارتفع المؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية بنسبة 4.3% بنهاية يونيو 2023م مقارنة مع نهاية العام 2022م، ونجم هذا الأداء العام عن ارتفاع مؤشرات سوق دبي المالي بنسبة 13.7%، والسوق المالية السعودية بنسبة 9.4%، وبورصة البحرين بنسبة 3.3%، ورغم تراجع الأسواق الأخرى، حيث شهد المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل تراجع بين أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2022م إذ انخفض بنسبة 6.5%، تلاه انخفاض مؤشر بورصة قطر بنسبة 5.7%، في حين تراجع مؤشر بورصة الكويت ومؤشر بورصة مسقط بنسبة 3.6% و 1.8% على التوالي، (شكل رقم 36).

شكل 36: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

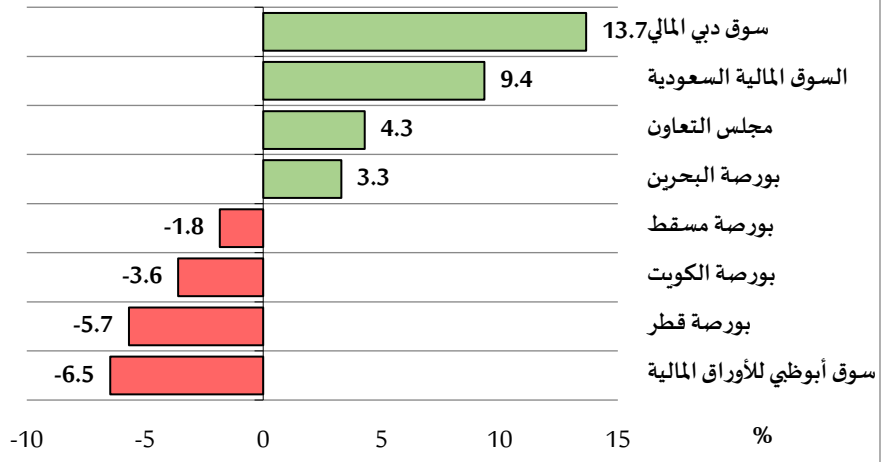

سابعاً: ميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون[4].

1.7: الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري ارتفاعاً ملحوظاً في دول مجلس التعاون في عام 2022م، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط. وكانت أعلى نسبة ارتفاع بنحو 240% في المملكة العربية السعودية ليبلغ الفائض 150.8 مليار دولار أمريكي، تليها دولة قطر ودولة الكويت بنحو 63.1 مليار دولار أمريكي لكل منهما. ويمثل الحساب الجاري صافي الصادرات من السلع والخدمات، وصافي المدفوعات المقدمة للمستثمرين والتحويلات. ويعتبر تسجيل فائض في الحساب الجاري مؤشراً إيجابياً من ناحية زيادة الاحتياطيات الأجنبية في القطاع المالي في دول المجلس، (شكل 37).

شكل 37: الحساب الجاري، 2021م-2022م

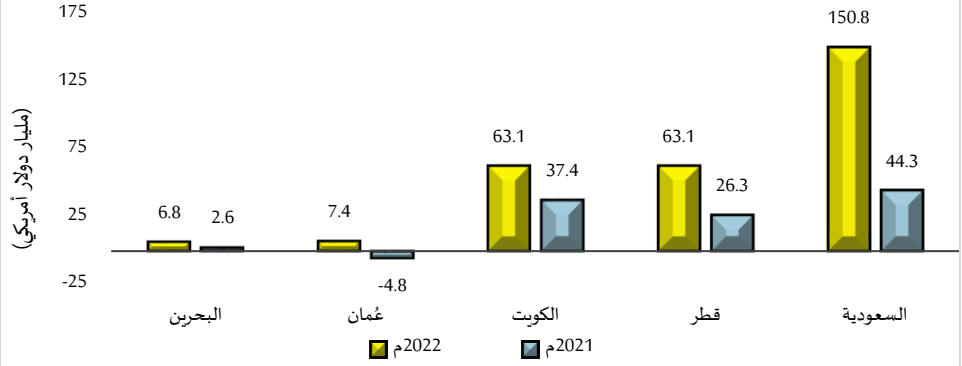

2.7: صافي الدخل

أما ميزان الدخل في عام 2022م فقد شهد تحسناً في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، في حين تراجع اداؤه في دول المجلس الأخرى، حيث أن صافي الدخل كان سالباً في كل من مملكة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر. ويمثل ميزان الدخل صافي المدفوعات المتأتية عن الاستثمارات، وصافي إيرادات الدخل والتحويلات. وأهمية تسجيل فائض أو تحسن في ميزان الدخل تكمن في أنه يعكس أداء الاستثمارات الخارجية للدولة وصافي الدخل المتأتي من تعويضات العاملين، (شكل 38).

شكل 38: صافي ميزان الدخل، 2021م-2022م

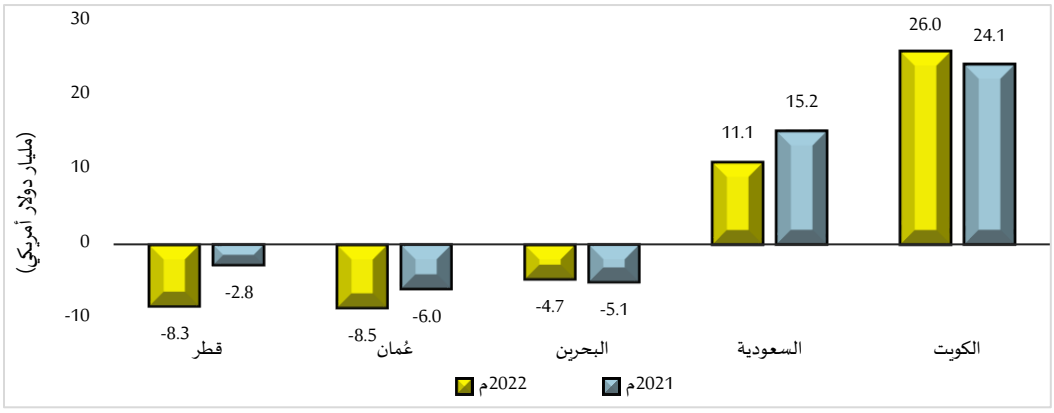

4. لا تتوفر بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2021 و 2022م

3.7: تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج

بلغ مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العام 2022م حوالي 132.0 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 127.1 مليار دولار أمريكي في العام 2021م، مسجلاً نمواً بلغت نسبته 3.8%، وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العام 2021م والذي جاء بنسبة 9.2%، (شكل رقم 39).

شكل 39: تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج، 2018 - 2022م

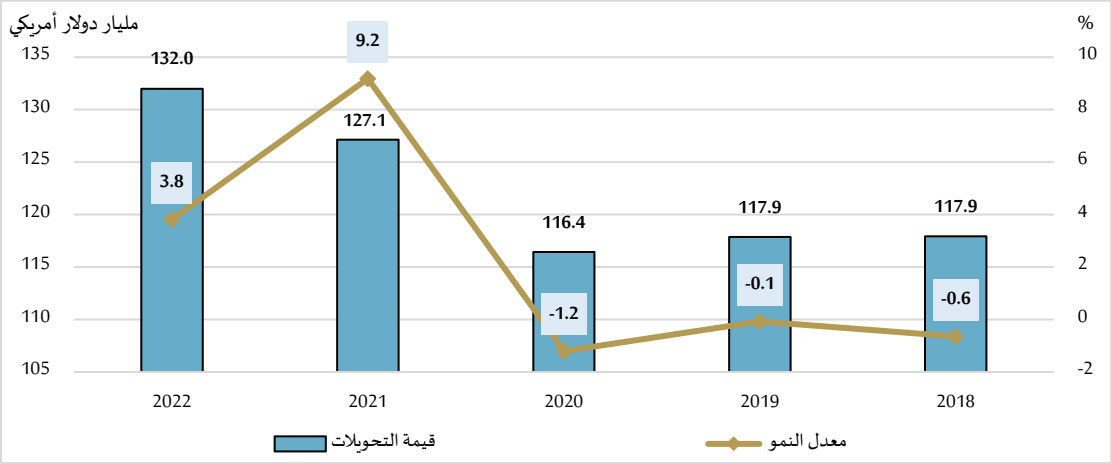

ويأتي ارتفاع حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في عام 2022م نتيجة ارتفاع التحويلات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8.6% والتي شكلت ما نسبته 39.1% من مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2022م. وايضاً ارتفع حجم تحويلات العاملين إلى الخارج في كل من دولة قطر بنسبة 12.0%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 11.7%، وفي مملكة البحرين بنسبة 7.3%. في حين انخفض حجم التحويلات في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.5%، وانخفض في دولة الكويت بنسبة 3.7% بذات الفترة، (شكل رقم 40).

شكل 40: تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى الخارج، 2022م

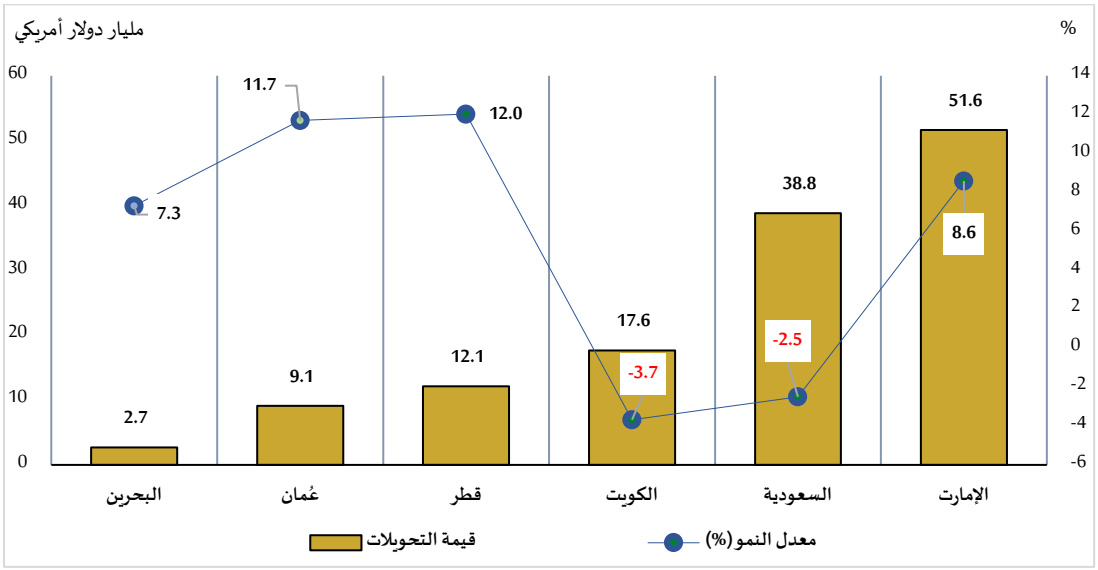

وبالرغم من نمو مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج في العامين 2021م و 2022م، إلا أن نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية)، قد تراجعت من 8.1% في العام 2020م إلى 5.7% في العام 2022م، نظراً لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال هذه الفترة. وعلى مستوى الدول الأعضاء أيضاً، تراجع حجم تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في غالبيتها بشكل ملحوظ. هذا وقد بلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 10.2% ، وفي سلطنة عُمان بنسبة 7.9%، وبنسبة 6.1% و 5.1% و 3.5% في مملكة البحرين ودولة قطر والمملكة العربية السعودية على التوالي، في حين لا تتوفر بيانات دولة الكويت[5] بالنسبة للعام 2022م، (شكل رقم 41).

شكل 41: نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2020- 2022م (بالأسعار الجارية)

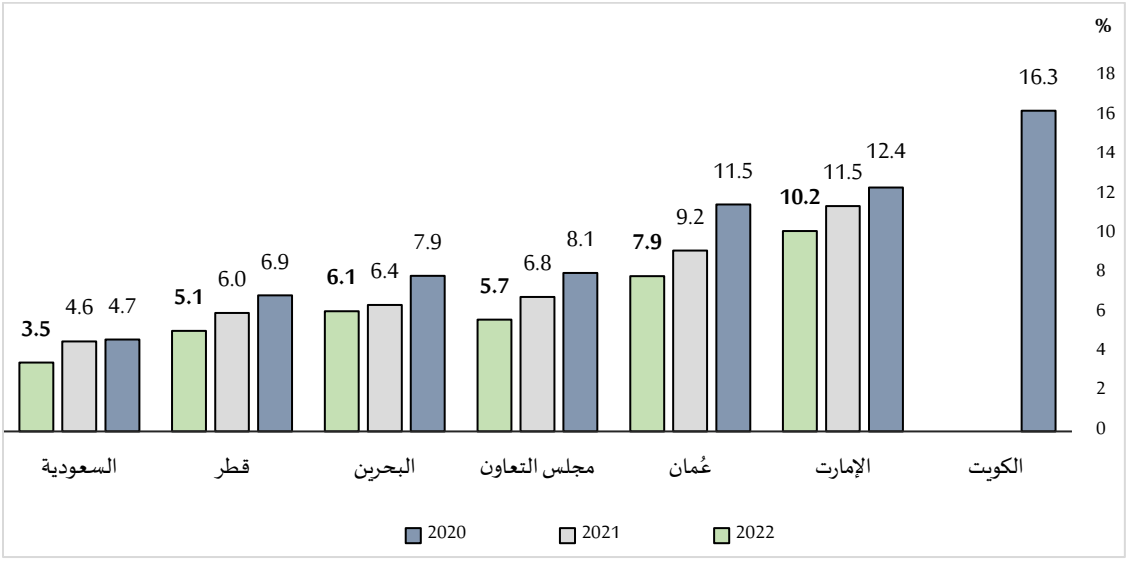

5 . لا تتوفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت للفترة 2021 و 2022م.

ثامناً: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو 649.1 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2021م، وبزيادة قدرها 5.6% مقارنة مع الرصيد بنهاية العام السابق، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي نحو 37.6% متساوية مع نسبة مجموعة العشرين والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، (شكل رقم 42). وقد شكل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ما نسبته 1.4% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.

شكل 42: الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون، 2013-2021م

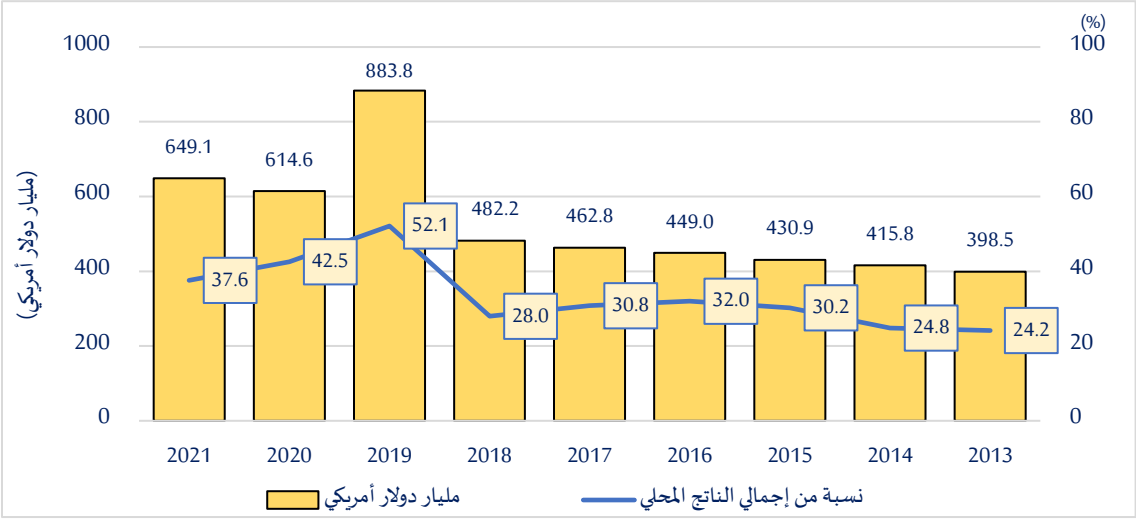

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

ويجدر بالذكر أن نحو 11.3% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون هو استثمار بيني، علماً بأن هذه النسبة تسجل انخفاضاً خلال العقد الماضي من الزمن حيث بلغت 21.2% في عام 2010م، (شكل رقم 43).

شكل 43: الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في مجلس التعاون، 2010م – 2021م

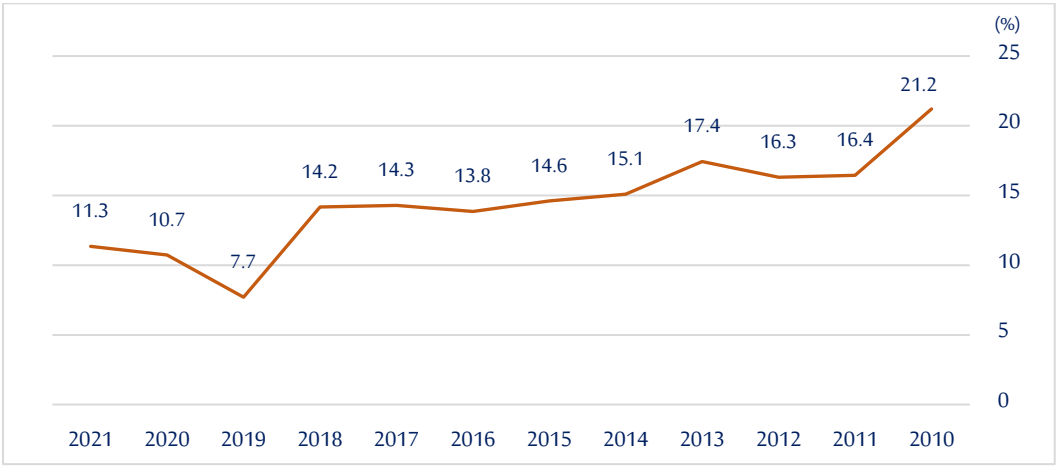

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في عام 2021م، تظهر دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر استقطاباً له ممثلة بما نسبته 41.1% من الإجمالي، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 40.2%، ثم سلطنة عُمان بما نسبته 7.1%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 11.6%، (شكل رقم 44).

شكل 44: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%)، 2021م

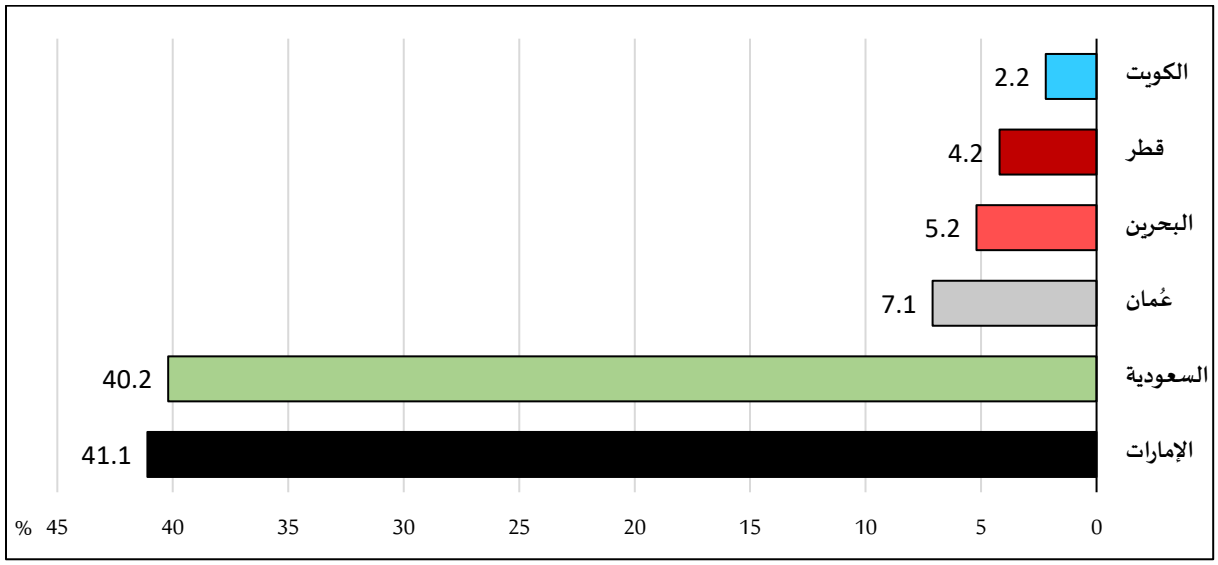

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

مصادر البيانات

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي العماني
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- المو اقع الإلكترونية لأسواق المال الخليجية
- (www.eia.gov) U.S. Energy Information Administration
- https://finance.yahoo.com/
- آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (ابريل 2023م)